وزارة التعلم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1984-2020م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبتين:

- مبرك سارة
- سليم خولة

تحت إشراف:

أ/ صغيري سيد علي

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور جايدر حسان	جامعة المدية	رئيساً
الدكتور صغيري سيد علي	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
الدكتور بن لكحل محمد أمين	جامعة المدية	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعلم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1984-2020م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبتين:

- مبرك سارة
- سليم خولة

تحت إشراف:

أ/ صغيري سيد علي

السنة الجامعية: 2022/2021



شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إكمال هذا العمل، ونسأله السداد والرشاد

أقدم شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور صغيري سيد علي على المجهودات المبذولة والمساعدات المقدمة، والتوجيهات السديدة التي كان لها الأثر الكبير على تطور وإتمام هذا البحث، فله مني فائق التقدير والامتنان فجزاه الله عني وعن طلبة العلم كل خير

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على الوقت الذي خصصوه لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والثناء إلى كل من ساعدني ولو بالدعاء في إنجاز هذا العمل المتواضع

جزاهم الله عنا خير الجزاء

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلّا بشكرك، ولا يطيب النهار إلّا بطاعتك، ولا تطيب اللّحظات إلّا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلّا بطاعتك، ولا تطيب الجنة إلّا برؤيتك **"اللّه جلّ جلاله"**.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين **"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"**.

إلى من غرس في المبادئ والقيم والحب والصبر والنصيحة والعلم والعمل وعلمني الكفاح والنضال، إلى اعز ما املك في دنياي، إلى الذي أنار لي درب حياتي **"أبي العزيز"** *أطال الله في عمره وأبقاه تاجا فوق رأسي*.

إلى من الجنة تحت اقدامها، إلى نبع الحنان، إلى ريحانة الدنيا وبهجتها، إلى اعز ما في الوجود لولاها ما كنت موجودة، إلى من تعهدتني بعطفها وحنانها ولم تنساني بدعائها ولم تنم في غيابي عينها، إلى أندر جوهر في الوجود **"أمي الغالية"** *أطال الله في عمرها وأبقاها تاجا فوق رأسي*.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم، إلى من أعيش في ظل وجودهم أملي للصمود **"أختي أسماء وإخواني عبد الحق ومحمد"**.

الى كافة الأقارب والأحباب: جدتاي، أخوالي وخالاتي، اعمامي وعماتي: **"عائلة مبرك"**.

إلى استاذي الفاضل **"الدكتور صغيري سيد علي"**.

الى من تقاسمت معي هذا العمل صديقتي العزيزة **"سليم خولة"**.

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها، المعادلة التي ترسم منحنى حياتي "أصدقائي الأعزاء زملائي وزميلاتي في الدراسة".

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد كمي بجامعة المدية

إلى كل الذين عرفتهم من قريب أو من بعيد.

إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

أهدي هذا العمل المتواضع

سارة

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك، الحمد لله الذي أعاننا بالتقوى بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لطالما لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى

- إلى ضياء قلبي ونور بصري محمد صلى الله عليه وسلم.
- إلى من يرفرف القلب عند رؤيتها وتدمع العين لفراقها إلى أول اسم نطقت به وأول حضن سكنت به إلى من علمتني الصبر مفتاح الحياة إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي أطال الله في عمرها وأبقاها تاج فوق رأسي.
- إلى من علمني الحياة كفاح ونضال، إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من مهد طريق النجاح أمامي إلى من تعب من أجلي، أبي أطال الله في عمره وأبقاه تاج فوق رأسي.
- إلى أعمدة ارتكازي في هذه الحياة إخوتي إسماعيل، إسلام، عبد الرؤوف.
- إلى من يحبونني ويفتخرون بي أقاربي من كبيرهم إلى صغيرهم اللهم أحفظهم لي.
- الى من تقاسمت معي هذا العمل صديقتي العزيزة **"مبرك سارة"**.
- إلى معادلة ترسم منحنى حياتي أصدقائي وصديقاتي.
- إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.
- إلى كل بعيد وقريب يعرفني.
- إلى كل من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي.

خولة

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1984_2020)، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS في التقدير.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات المخاطر القطرية المركبة من جهة ومؤشرات المخاطر القطرية الثلاث (الاقتصادية، المالية والسياسية) والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما توصلت الدراسة على وجود أثر إيجابي بين المؤشر المركب للمخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر إيجابي لمؤشر المخاطر المالي والاقتصادي في حين كانت العلاقة عكسية بين مؤشر المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي وهو ما كان مخالف للنظرية الاقتصادية. وهذا يعود لعدة أسباب مرت بها الجزائر من عهد الاشتراكية وتبعاتها على الاستثمار الأجنبي مرورا بفترة العشرية السوداء انهاءً بفترة الحراك التي عرفت تدهور الاستثمار الأجنبي وتراجع في مؤشرات المخاطر القطرية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات المخاطر القطرية، المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر المخاطر السياسية، مؤشر المخاطر المالية، مؤشر المخاطر الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of country risk indicators on foreign direct investment in Algeria during the period (1984-2020), through a standard study of annual data using the FMOLS method of estimation.

The results of the study concluded that there is a long-term relationship between the composite Qatari risk indicators on the one hand and the three country risk indicators (economic, financial and political) and foreign direct investment in Algeria during the study period. In addition, the positive impact of the financial and economic risk index, while the inverse relationship was between the political risk index and foreign investment, which was contrary to economic theory. This is due to several reasons that Algeria went through from the era of socialism and its consequences on foreign investment, through the period of the black decade, ending the period of movement that witnessed the

deterioration of foreign investment and a decline in the indicators of Qatari risks.
Key words: foreign direct investment, country risk indicators, country risk composite index, political risk index, financial risk index, economic risk index.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير	IV
الإهداء	V
ملخص البحث	VII
الفهرس	X
قائمة الجداول والأشكال	XIV
مقدمة	أ ـ د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	11
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.	11
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.	13
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.	15
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.	17
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	17
المطلب الثاني: نظريات التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.	21
المطلب الثالث: نظريات التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.	23
المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.	28
المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي.	28
المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي.	30
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي.	31
خلاصة	35
الفصل الثاني: الإطار النظري لمؤشرات المخاطر القطرية.	

تمهيد	**37**
المبحث الأول: ماهية الخطر.	**38**
المطلب الأول: مفهوم الخطر.	**38**
المطلب الثاني: التصنيفات الأساسية للخطر.	**40**
المطلب الثالث: الإيجابيات والسلبيات من وجود الخطر.	**45**
المبحث الثاني: مفاهيم حول المخاطر القطرية.	**47**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر القطرية.	**47**
المطلب الثاني: أقسام المخاطر القطرية.	**48**
المطلب الثالث: تحليل المخاطر القطرية.	**51**
المبحث الثالث: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.	**52**
المطلب الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.	**53**
المطلب الثاني: المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.	**53**
المطلب الثالث: مؤشر إنستيتيوشنال انفستور ومؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية.	**55**
خلاصة	**56**
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	
تمهيد	**58**
المبحث الأول: وضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.	**59**
المطلب الاول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**59**
المطلب الثاني: وضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية PRS.	**61**
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**63**

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.	**67**
المطلب الأول: الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS.	**67**
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد فترة الإبطاء الأمثل.	**69**
المطلب الثالث: التكامل المشترك.	**71**
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر (التقدير وتحليل النتائج).	**73**
المطلب الاول: صياغة النموذج وتحديد متغيراته.	**73**
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك لجوهانسن.	**74**
المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.	**76**
خلاصة	**81**
الخاتمـة.....	**83**
قائمـة المراجـع	**89**
الملاحق	**100**

قائمة
الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

	عنوان الجـــــدول	
رقم	العنوان	صفحة
1-3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (1984-2020).	59
2-3	بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالجزائر.	63
3-3	التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذجي الدراسة	74
4-3	نتائج كل من اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) وفيليبس بيرون (PP).	75

قائمة الأشكال:

	عنوان الشكل	
رقم	العنوان	صفحة
1-1	دورة حياة السلعة ومراحل تطوره.	25
1-3	تطور نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الناتج لمحلي خلال الفترة (1984-2020).	60

مقدمة

مقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة، التحول نحو آلية السوق، سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، انفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية. ونظرا للظروف الاقتصادية للبلدان النامية وقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يعرف بفجوة المدخرات المحلية، تسعى إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحفيزه لتوسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، حيث يشكل هذا الاستثمار أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل.

وبهدف تقييم وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان السابقة عملت الوكالات والهيئات المهتمة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات للاستثمار بطريقة موضوعية، من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها. ومن الملاحظ أكاديميا وجود تطور كبير في الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بتحديد محددات خطر الدولة من جهة، وآثارها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما على المستوى العملي والتطبيقي، فقد أصبح الاطلاع على مؤشرات الخطر يعطي للمستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال صورة عن طبيعة ومناخ الاستثمار في الدولة، لذلك يتخذ قرار الاستثمار على أساس هذه المعطيات أو المعلومات المتعلقة بطبيعة ومستوى الخطر ونوعيته.

يشير تصنيف الأونكتاد السنوي للدول إلى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يسجل هذا التصنيف بالنسبة للجزائر مؤشرات دخول فعلية وكامنة ضعيفة، باستثناء الاستثمار في قطاع المحروقات. ولا شك في أن لنوعية الخطر القطري علاقة بهذه النتائج، ويمكن أن تكون أحد الأسباب الرئيسية المفسرة لمحدودية وضعف الاستثمارات خارج قطاع النفط قياسا بحجم الاستثمار الوطني، وحاجة الجزائر إلى الموارد الأجنبية.

1/-الإشكالية:

بناءً على ما سلف تبرز معالم إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1984-2020)؟

وعلى ضوء ذلك ولأجل بلورة حقيقية لإشكالية بحثنا ومن ثم البحث عن تلك الحقيقة الجوهرية، يجب صياغتها في مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يجب أن نجد أجوبة واضحة لها هي أيضا، وتتمثل تلك الأسئلة فيما يلي:

1- ما هي المخاطر القطرية؟ وما هي أهم مؤشراتها؟

2- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي تفسيراته النظرية الكلاسيكية والحديثة؟

3- هل يوجد أثر بين مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؟ وما هو مؤشر المخاطر (السياسي، المالي والاقتصادي) الذي يؤثر على الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

4- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

2/-الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية لها بنينا دراستنا على جملة من الفرضيات التي نعتبرها توضيحات أولية غير يقينية لتلك التساؤلات والتي تكمن فيما يلي:

الفرضية الرئيسية:

- توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر المخاطر القطرية المركب والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر القطرية المركب والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرضيات الجزئية:

1- يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

2-يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

3-يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3/-أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذا البحث في التطرق الى اهم المحددات المؤثرة على جاذبية الاستثمارات في الجزائر بناء على الاحصائيات المقدمة من طرف مجموعة "بي.ار. اس" (prs group) في الفترة الممتدة بين 1984 إلى غاية 2020؛
- إبراز أهمية تصنيف مؤشرات المخاطر القطرية في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام النماذج القياسية؛
- إبراز مدى أهمية الأساليب القياسية في البحث العلمي ودور نماذج الاقتصاد القياسي في تحليل وتفسير مؤشرات المخاطر القطرية وأثرها على مستوى الاستثمار في الجزائر.

4/–أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى بلوغ جملة من الأهداف لعل أهمها:

- قياس أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1984-2020) باستخدام النماذج القياسية؛
- معرفة نوع تأثير المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- معرفة مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

5/–منهج البحث:

محاولة منّا للإجابة على الإشكالية، واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، تمّ الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل أبعاد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تمّ استخدام الأساليب الإحصائية، وذلك باستخدام منهج القياس الاقتصادي كضرورة ملحة لدراسة الظاهرة، وقياس مختلف العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والآثار المتبادلة فيما بينها مركزين فيها على تبيين أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

6/–مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أنّ لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص؛

- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا مهما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بما يعرف بالمحددات المؤسساتية ومن ضمنها الخطر لقطري.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

7/–حدود البحث:

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيما يلي:

* تدور دراستنا حول مؤشرات المخاطر القطرية وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
* حددت فترة الدراسة ما بين (1984 – 2020) وذلك لمحاولة معرفة أثر مؤشرات المخاطر القطرية لهذه الفترة، وذلك من خلال تتبع التطورات الحاصلة في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

8/–صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهنا عدة صعوبات تتمثل في قلة البيانات المتعلقة بالمخاطر القطرية، قلة المراجع حول موضوع مؤشرات المخاطر القطرية، وقلة الدراسات السابقة التي تعالج الموضوع حول دولة الجزائر وواجهنا بعض الصعوبات في إيجاد البرامج والأوامر المستخدمة في النمذجة القياسية.

9/–الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

–الدراسات السابقة بالغة العربية:

1–دراسة (**قسورة، 2019**) قدمت عام **2019** من طرف **قسورة ناصر مصطفى** بعنوان: **دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري:** بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من عوامل الخطر وحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة في قطاع النفط السوري باستخدام التحليل الاقتصادي والاختبارات القياسية. وأختبر بأسلوب استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وصاغ النموذج القياسي وفق طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومعنوية بين عوامل الخطر المدروسة وبين تراجع حجم الاستثمارات النفطية، وأظهر

التحليل أن المخاطر المركبة تقلل من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجود علاقة طردية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمخاطر السياسية، ووجود علاقة عكسية مع المخاطر الاقتصادية والجيولوجية.

2-دراسة (خالدي، حمي، و نصران، 2017) قدمت عام **2017** من طرف **خليفة خالدي، هيثم حمي وفاضل نصران** بعنوان: **النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة قياسية لمجموعة من الاقتصاديات المقدمة لفترة(2000-2015)**: واهتمت بقياس تأثير متغيرات النوعية المؤسساتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعشر اقتصاديات متقدمة وقد اعتمدت الدراسية القياسية على عدة مؤشرات (الشفافية، الحكم الراشد، الحرية الاقتصادية، المخاطر القطرية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري).

تم استخدام جذر الوحدة لبيانات بانل واختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى اللذان أظهرا سكون المتغيرات واستقرارها عند المستوى، أما اختبار التكامل المشترك فقد بين أن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة. كما اظهرت نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG). أن هناك علاقة معنوية وطردية بين كل من مؤشرات (الشفافية، الحرية الاقتصادية والانفتاح التجاري) والاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشري المخاطر القطرية والحكم الرشيد مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-دراسة (**برباش، 2016**) قدمت عام **2016** من طرف **عنتر برباش** بعنوان: **أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة الجزائر المغرب تونس دراسة تحليلية قياسية لفترة 1990-2012**: وقد وظفت الدراسة منهج تحليل بيانات بانل للتقدير في إطار التحليل الساكن، باستخدام نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين مؤشر الخطر المركب وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من نموذج الانحدار التجميعي والأثر العشوائي وطردية في نموذج الأثر الثابت كما لا توجد دلالة إحصائية لهذه العلاقة. ووجود علاقة طردية بين مؤشر الخطر السياسي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي ذات دلالة إحصائية ماعدا في نموذج الحد الثابت، ووجود علاقة عكسية بين مؤشر الخطر الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي ليست ذات دلالة إحصائية في كل النماذج. ووجود علاقة طردية بين مؤشر الخطر المالي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر وهي ذات دلالة إحصائية في كل النماذج.

4-دراسة (**ميدون، 2014-2015**) قدمت عام **2015** من طرف **ميدون سيساني** بعنوان: **تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. دراسة حالة الجزائر بين 1990-2012**:

وجاءت هذه الدراسة بهدف تحليل أثر المخاطر القطرية والمتمثلة في المخاطر المالية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر السياسية وتحديد أثارها على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأجابت هذه الدراسة على مجموع التساؤلات المطروحة حول المتغيرات حيث توصلت إلى النتائج التالية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS): وجود علاقة سببية بين مستوى الخطر وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي فمحدد الخطر من بين أهم المحددات المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تم استبعاد مكون المخاطر السياسية ولم يكن له أي علاقة معنوية بينه وبين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ومن خلال الدراسة القياسية يمكن الحكم على أن جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر تتوقف على مدى التحكم في مخاطر العوامل الاقتصادية بدرجة الأولى أي أن المخاطر الاقتصادية تؤثر سلبا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5-دراسة (**زايري و البشير، 2010**) قدمت عام **2010** من طرف **زايري بلقاسم والبشير عبد الكريم** بعنوان: **أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية: حالة الجزائر (دراسية قياسية)**: وقد صاغ النموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام المعطيات السنوية من الفترة 1998 إلى 2006، وبينت الدراسة أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمستوى درجة المخاطر القطرية، فإذا كانت المخاطر منخفضة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتوسط، وإذا كانت المخاطر مرتفعة جدا يكاد الاستثمار الأجنبي المباشر يكون معدوما. وتبين مؤشرات المخاطر القطرية التي تمت الإشارة إليها في التحليل إلى ضرورة تدعيم وإصلاح بيئة الأعمال في الجزائر.

6-دراسة (**برباش، أثر الخطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، 2009**) قدمت عام **2009** من طرف **عنتر برباش** بعنوان: **أثر الخطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر،** واهتمت بدراسة مدر تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بمستوى خطر البلد من خلال مؤشراته الممثلة في مؤشر الخطر الاقتصادي ومؤشر الخطر المالي ومؤشر الخطر السياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).ولقد أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لكل من مؤشر الخطر السياسي والمالي والاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي تتناسب مؤشرات خطر البلد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا مما يعني أن انخفاض حدة الخطر تساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1-دراسة (**Mouhoubi & oukaci , 2017**) قدمت عام **2017** من طرف **Mouhoubi Noria et oukaci Kamal** بعنوان: **-Evaluation économétrique du risque**

: **Pays. Cas l'économie algérienne** تهدف هذه الدراسة إلى تنقيط خطر البلد للجزائر للفترة ما بين 1980 و2021 لمعرفة أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري. وهذا باستعمال طريقة الدليل الدولي لخطر البلد. وقد مكننا هذا الأخير من ملاحظة التصنيفات السيئة تميز لحظات أزمة الاقتصاد الجزائري وتحليل تصنيفات المخاطر الاقتصادية والمالية من خلال الحسابات والاختبارات الاقتصادية القياسية سمح لنا بالقول أن جميع متغيرات الاقتصاد الكلي تساهم في التفسير في نموذج المخاطر الاقتصادية والمالية وأن المتغيرات المالية تساهم أكثر في تفسير التصنيفات أي أن المكون المالي هو أكثر اتساق من المكون الاقتصادي.

2-دراسة (Hammache، 2017) قدمت عام **2017** من طرف **Hammache Souria** بعنوان:

Etude empirique de l'impact du risque-Pays et de la quality institutionnelle sur les IDE en Algérie de la période 2010-2014:

بهدف تحديد العلاقة بين مخاطر البلد والجودة المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. باستخدام نموذج الانحدار المتعدد على طريقة المربعات الصغرى(OLS)باستخدام المعطيات السنوية من الفترة 2000 إلى 2014. كما أظهرت النتائج بوضوح أن المستثمرون الأجانب الجزائريون أكثر قلقا بشأن المخاطر المالية ويبدو أن المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية ضئيلة والجودة المؤسسية يبدو أنها عامل حاسم في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكذلك الحرية الاقتصادية مهمة وتفسر جزئيا التباين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. وكذلك فإن متغير نصيب الفرد من إجمال ناتج المحلي هو عامل غير محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في المباشر.

3-الدراسة (**kazunobu, kimura, & Lee, 2013**) قدمت عام **2013** من طرف

Hayakawa kazunobu, Fukunari kimuri and Hyun Hoon Lee

بعنوان:**Hou dose country risk for Foreign Direct Investment ?** :حيث اهتمت بدراسة أثر المخاطر السياسية والمالية التي تؤثر على خيارات وقرارات الشركات المتعددة الجنسيات بهدف توطين استثماراتهم على المدي القصير والطويل حيث تم تحديد عينة متكونة من 93 دولة والفترة ممتدة من 1985 إلى غاية 2007 وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة قوية بين المخاطر السياسية بالأخص متغيرات الاستقرار السياسي، تبديد المال العام، الخلافات الطائفية والدينية الداخلية لها الأثر الأكبر على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية وبأثر أقل باقي المتغيرات السياسية أما بالنسبة المخاطر المالية فكان أثر التغير في سعر الصرف له الأثر الأكبر على قرارات المستثمرين.

10-هيكل وتقسيمات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الأول والثاني سيتناول الجانب النظري والثالث نعرض فيه الجانب التطبيقي تسبقهم مقدمة عامة وتعقبها خاتمة.

الفصل الأول: يأتي تحت عنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول جملة من التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وخصائصه وأيضا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المبحث الثاني فسيتضمن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم نظريات التفسير التقليدي والحديث للاستثمار الأجنبي المباشر وأخير المبحث الثالث الذي سنعرض فيه أهم مزايا وعيوب وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: يأتي تحت عنوان الإطار النظري لمؤشرات المخاطر القطرية، وسيتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول مفهوم الخطر، تصنيفات الأساسية للخطر والإيجابيات والسلبيات من وجود الخطر، أما المبحث الثاني فسيتضمن مفهوم المخاطر القطرية وأقسامها وتحليل المخاطر القطرية وأخيرا المبحث الثالث سنقدم فيه المؤشر المركب للمخاطر القطرية، المؤشر اليورموني للمخاطر القطرية ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية، ومؤشر إنستيتيوشنال انفستور ومؤشر وكالة دان أند براديستريت للمخاطر القطرية.

الفصل الثالث: يأتي تحت عنوان دراسية قياسية لأثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتطرق في المبحث الأول إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية PRS ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياFMOLS، اختبار استقرارية السلاسل وتحديد فترة الإبطاء الأمثل والتكامل المشترك وأخيرا المبحث الثالث سنعرض فيه صياغة النموذج وتحديد متغيراته، دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك لجوهانسن وتقدير النموذج وتحليل النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات بموقف حذر من طرف البلدان النامية، عرفت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسعا كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اقتصادية قائمة على سياسة اقتصاد السوق وتحرير قواعد الاستثمار والعولمة، إضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها التكنولوجيا، كل هذا ساهم في توسيع عمليات الاستثمار والتحول من الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا لما هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين، إضافة إلى تحديد مختلف دوافعه، والعمل على تفسير نشاطاته الاقتصادية بعد أن كان عبر حدود.

وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المهمة التي يهتم بها الباحثين، وذلك للدور المهم الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي للدول، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهميته.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

1-حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD:

التي عرفته على أنه نشاط الدي يقوم من خلاله مستثمر في بلد "أ"، بالحصول على مصلحة دائمة وهيمنة معتبرة في تسيير كيان مقيم في بلد "ب"، قد تتمثل هذه العملية، في خلق مؤسسة جديدة تماما خلق استثمار، أو تعديل ملكية مؤسسات موجودة مسبقا، كما تعرف كعمليات استثمار أجنبي مباشر، العمليات المالية بين المؤسسات المتشابهة، خاصة إعادة المؤسسات استثمار الأرباح للمؤسسات التي حصلت على الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عمليات أخرى لتحولات رأس مال، هذه أخيرة تتضمن خصوصا السلفيات الممنوحة من طرف مؤسسة الأم إلى فرعها المتواجد في الخارج . (عطيل و صاولي، 2019، صفحة 67)

2-حسب صندوق النقد الدولي IMF:

يعرفه على أنه نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس المصالح الدائمة التي تتحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار إلى جانب تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة وتسيير مؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة. (بوشنافة و مويسي، 2018، صفحة 141)

3-حسب منظمة تجارة العالمية OMC:

تعرفه على أنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى مع نية تسييره. (قدي، 2005، صفحة 151)

4-حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:

تعرفه على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الام وشركة في بلد آخر، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق (10%) من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة كحد فاصل لأغراض تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر. (حسان، 2004، صفحة 05)

5-تعاريف وردت من الاقتصاديين:

-عرفه هايمرHYMER:

بأنه حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية. (Hymer , 1960, p. 11)

-عرفه فريد النجار:

على أنه يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر الوافد المباشر، السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثانية ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة. (نجار، 2000، صفحة 24)

-عرفه عبد السلام أبو قحف:

هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو الكل من الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الاستثمار المشترك. (أبو قحق، 2000، صفحة 24)

-عرفه نزيه عبد المقصود مبروك :

بأنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. (مبروك، 2007، صفحة 31)

-عرفه ريموندRAYMOUND:

بأنه مساهمة رأس مال مؤسسة، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمالها، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، إذ هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى. (هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري علي النمو الاقتصادي في المدي البعيد (حالة الجزائر: 1970-2012)، 2014، صفحة 85)

-عرفه كروجمانKRUGMAN :

بأنه تدفق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء شركة في بلد أو توسع شركة تابعة في بلد آخر، وأكد في تعريفه هذا على السمة التي تميز الاستثمار الأجنبي، فهو لا يتمثل فقط في نقل الموارد وإنما يكون أيضا في حيازة السيطرة على المشروع. (هدروق و فضيل، دور رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في تحفير النمو الاقتصادي: "دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1970-2014"، 2017، صفحة 154)

يتضح من التعاريف السابقة أن:

المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صابحة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. (القرنشاوي، 2006، صفحة 03)

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتباين أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتعدد للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار.

1-الإستثمار المشترك:

يعرفه كولدي بأنه أخذ مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك في طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة والبراعات والإبداع أو العلامات التجارية ...إلخ.

ويرى تير بسترا أن الاستثمار المشترك لا ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. (سحنون، 2010/2009، الصفحات 21-22)

2-الإستثمارات لأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأسمال أي مشروع مقام في دولة مضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي بدأ بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية والهيمنة على القرار السياسي للبلاد. (عطية، 2001، صفحة 169)

3-شركات متعددة الجنسيات:

لقد تعددت التعاريف وتنوعت، فمن بين هذه التعاريف نذكر: هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات، وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع، فمن بين هذه التعاريف نذكر: هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات، وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الشركات حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسية الشركات التي تقوم بتصدير فقط، حتى إذا كانت تمتلك فروعا للبيع. وتتميز شركات متعددة الشركات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها:

- ❖ كبر حجم هذه المؤسسات.
- ❖ تنوع المنتجات.
- ❖ تنويع في النشاط.
- ❖ التشتت الجغرافي.
- ❖ تركيز الإدارة العليا.

❖ التفوق التكنولوجي. (عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، صفحة 48)

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف استثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- ✓ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات
- ✓ يتوجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب. (ماجد أحمد، 2011، الصفحات 103-104)

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينظر للاستثمار الأجنبي على أنه مصدر رئيسي من مصدر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج وفرص العمالة للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي وذلك لدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات، فهو بذلك يعمل على دعم موازنين ومدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية .

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من مزايا نجمل أهما في النقاط التالية:

لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات المعمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة تحويل النقد الأجنبي من الدولة المتقدمة إلى النامية بهدف سد الحال فجوة الرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد الحقيقية من الخارج تتمثل في المعدات، الألات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية ... إلخ، والتي يمكن أن تحطم كثيرا من العوائق التي تقف في طريق التنمية. (عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، الصفحات 31-32)

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة تصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها. كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض المستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة، ولإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب الأيادي العاملة الوطنية على الألات والأساليب الجديدة المتطورة.

كما لها أن تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الألات فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب. كما يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.

وينبغي الإشارة إلى هذه المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي ذكرناها أنفا ليست دائمة أو مطلقة بل ربما تتحول إلى أثار سلبية في غياب الضوابط الموجهة والتي تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تساهم وتعجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والخروج من زاوية النمو البطيء والتبعية.

كما أن السعي وراء جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر في الدول النامية فقط بل تتنافس مع المتقدمة في عملية جلبه وتشجيعه ضمن اقتصاداتها الوطنية.

على سبيل المثال قامت اليابان بتحويل شركة JETRO من منظمة تهدف إلى تشجيع الصادرات اليابانية إلى منظمة تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها كمت قامت وزارة تجارة الدولية والصناعة اليابانية بإنشاء مكتب لتعزيز الاستثمار الأجنبي في اليابان وذلك في عام 1984م، وأناطت به مسؤولية تقديم معلومات عن الاستثمار وترتيب عمليات الدخول في الوكالات المحلية ذات الصلة. (عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، الصفحات 33-35)

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.

في الواقع ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقة للاستثمار، ولكن من الواضح أن دافع الربح يبدو أن يمارس تأثيرا رئيسا لقرارات الاستثمار لرجال الأعمال ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دالة استثماره سنتطرق هنا إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، وهذا الأخير لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل أو ما يسمى بالمناخ الاستثماري حيث توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة الشروع الاستثماري، غير أن نمو الاستثمارات، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة الأوضاع، وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي: (جانقي و بانقا، 2006، صفحة 301)

1-البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وينال رضا واستحسان عدد كبير أو نسبة مقدرة من مواطني تلك الدولة يعتبر متطلب رئيسي لخلق بيئة جاذبة للاستثمار لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقلال السياسي وتود فيها الانقلابات فيها الحكومة بصورة سريعة. (محمد، 2005، صفحة 35)

2-حجم السوق واحتمالات نموه:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتوجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات منوه فوجود المشروع في منطقة ذات استهلاك كبير وواسع يوغر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتوج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تحقيق تكلفة إنتاج وحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل ومنه يأمل لزيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتي يحددها احتمال نمو الأسواق، ومن المقاييس المستعملة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشر للحجم المطلق للسوق وبالتالي احتمالية المستقبلية. (محمد، 2005، صفحة 35)

وهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الفردي مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف. (عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، صفحة 70)

3-سياسة اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر والمونة والوضوح، وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على حوافز الضريبة المنافسة وسعر وعبئ ضروري مناسب لتكون مشجعة للاستثمار، ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية متوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي وسياسة التجارة الخارجية لابد أن تكون تحررية، وكذلك السياسة السعرية وأيضا سياسة سعر الصرف حيث كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (عبد المجيد، 2006، الصفحات 220-221)

4-البيئة الإدارية والإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم بالعملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء

المشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك القضاء على بيروقراطية الجهاز الإداري، ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، كما أن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في جذبه ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للأمن توفر:

-وجود قانون خاص موجه للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالثبات والشفافية.

-أن يكلف قانون الاستثمار وحوافز وإعفاءات جمركية وضريبة المستثمر.

-ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأ لم والمصادرة وتكفل له لحرية تحويل الأرباح إلى الخارج.

-وجود نظام قضائي يكف تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة بكفاءة عالية.

5-بنية أساسية مناسبة:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تثير تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين وهذا راجع إلى مساهمتها في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة الأرباح فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل الألات الإنتاج ودون انقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع وشبكات النقل المصممة تصميما جيدا التي تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدولة المضيفة وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين الفروع والمركز الرئيسي للشركات المتعددة الجنسيات. (محمد، 2005، صفحة 38)

6-مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي:

تساهم الشركات المتعددة الشركات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجي ومهارات المناسبة منشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة الاستفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى استثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة، لذا فإن توفير العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في

دولة معينة، إذ يعكس توفر العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الجديدة في الدولة. (محمد، 2005، صفحة 38)

7-مدى توفر المواد الأولية:

توفر المواد الأولية وسهولة الحصول عليها تعد من أكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأجل هذا ولمدة طويلة ظل تموقع المؤسسات في إطار دائرة استغلال المواد الأولية إلا أن أهمية القرب من المواد الأولية لم تعد مؤثرا قويا، فالتطور التكنولوجي يسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة كما يسمح باستغلال مصادر أو مناطق اعتبرت غير قابلة للاستغلال أو ليست ذات مردودية.

8 –الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة:

هناك العديد من الحوافز يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) –الحوافز المالية:

وهي عبارة عن حوافز في شكل خفض ضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي تأخذ أشكال مختلفة مثل: الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية وإعفاءات أو خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات كذلك إعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالناطق الحارة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة زمنية قد تتجاوز 10 سنوات ما بعد مرحلة التشغيل.

ب) –الحوافز التمويلية:

وهي تضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، قد يكون التمويل في شكل منح استثمارية أو تسهيلات ائتمانية مدعمة وفي هذا المجال تشير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق أسيا والشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها.

تقديم مساعدات مالية لإجراءات البحوث والدراسات الازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجلات النشاطات المختلفة. (زيدان، 2004، صفحة 120)

ج) –حوافز أخرى:

هناك بعض الحوافز الأخرى لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تخصيص إعانات للبنية التحتية: كتقديم تخصيصات بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

تخفيضات للخدمات: وتشمل على الخدمة المالية، إدارة المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق.

أفضلية السوق: كالحماية من أي منافسة خارجية.

تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: وتشمل على أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية أفضلية في معالجات أخطار الصرف. (جميل، 2001، صفحة 172)

المطلب الثاني: نظريات التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض بعض هذه النظريات فيما يلي:

1–النظرية الكلاسيكية:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. (القريشي، 2007، صفحة 55)

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشر تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي: بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

أ–قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلائم مستوياتها مع المتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

ب-ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

ج-إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

د-وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلال خلق من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية. (أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 1989، صفحة 35)

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية". (قويدري، 2010-2011، صفحة 11)

2-نظرية عدم كمال السوق:

"تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها".

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر كما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحكام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كافة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتبع بكلفة وسعر أعلى.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة.
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر. (فليح، 2004، صفحة 181)

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه الظاهرة أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الشركات بجميع فرص الاستثمار في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب. (أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، 1989، صفحة 198)

3-نظرية الميزة الاحتكاكية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسلوب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، بما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية، إنتاج شركة معينة سلعة متميزة لا يمكن للشركات المحاية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. (قويدري، 2010-2011، صفحة 14)

المطلب الثالث: نظريات التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-نظرية توزيع المخاطر:

ركز كوهين عام 1975على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية، القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة.

بالرغم من أن هذه النظرية تحدد جانب من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بالمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء، لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في الدول الأخرى غير الولايات المتحدة.

كما أن النظرية لم تستطيع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها. (الزهراني، 2004، صفحة 28)

2-نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة منها البحث والابتكار، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرزها الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الألية منها بشكل خاص. (قويدري، 2010-2011، صفحة 16)

فالمنتج له دورة حياة عبر ثلاث أو أربع مراحل هي كالتالي: (عباس، 2007، الصفحات 165-168)

أ-مرحلة المنتج الجديد: إذ ما يميز هذه المرحلة أنها ذات تكلفة قد تؤدي بصاحبها إلى الربح أو الخسارة، حيث يتميز المنتوج الجديد بدعاية وإشهار وحملات لا تتم إلا في الدول المتقدمة، ليكون هذا المنتوج في بادئ أمره لا يعرض للتصدير وإنما تكتفي الشركات بطرحه في الأسواق المحلية فقط.

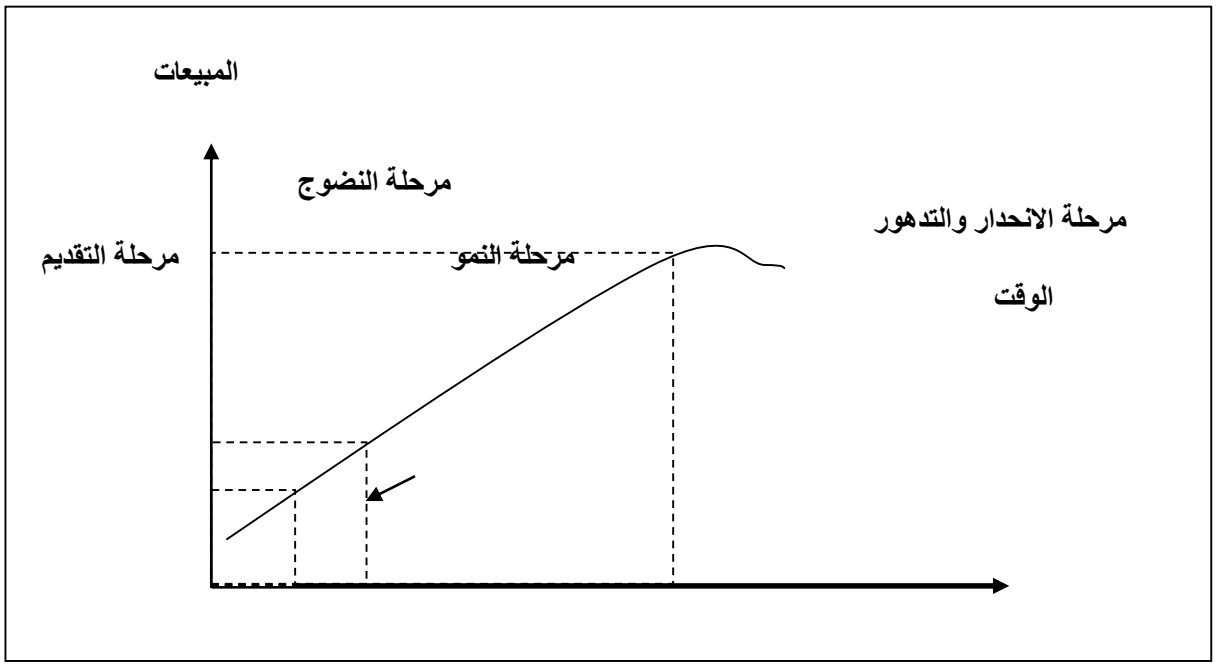
والشركة صاحبة المنتوج الجديد في بدئها لا تلاقي أي منافسة كون المنتوج جديد، فيكون التلاعب بأسعارها كما تريد دون أدنى منافسة في الشركات الأخرى كون أن الفكرة مازالت لم تفك أشفارها.

ب-مرحلة النمو: وخلال هذه المرحلة وبعد خروج المنتوج الجديد للسوق المحلي في الدولة الأم للشركة المخترعة فما يكون بعدها إلا تفكر الشركة الأم في البحث عن إمكانية تصدير هذا المنتوج إلى الأسواق الخارجية للدول المتقدمة فقط، ليسعها في الأخير التفكير في إمكانية إقامة مستثمرة أجنبية في هذه البلاد المتقدمة.

ج- مرحلة النضج (المنتوج الناضج):ومن خلال هذه المرحلة تقوم الدول المتقدمة التي استوردت هذا المنتوج في البداية بالتوقف عن الاستيراد والتفكير في إنتاج بعدما حصلت على المنتوج وقامت بتفكيكه لتعرف سره التكنولوجي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما على الدولة صاحبة المشروع إلا إنشاء مستثمرات أجنبية لها في الخارج من أجل حماية منتجاتها الذي روجت له في بادئ إضافة إلى أن السوق الداخلية لهذه الدولة أضحت تتميز بمنافسة شديدة بين الشركات المحلية، فلهذا ترى أنه من الضروري أن تبحث لنفسها عن مكان تعظم فيه ربحها وتحافظ على نسبة إنتاجها.

د- مرحلة الانحدار والتدهور: وفي هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات دخل منخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في الدول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض المتغيرات على شكل سلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... إلخ، بهدف البقاء في الأسواق لأطول فترة ممكنة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو يطلق عليه "بالاستراتيجية الهجومية" ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج.

الشكل رقم (1-1): دورة حياة السلعة ومراحل تطوره.



المصدر: (عباس، 2007، صفحة 186)

تعود نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفيسور ريموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية في قسم إدارة الأعمال، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع التي تقع في مجالها وطبقا لفيرنون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لاتصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسج مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

أما عيوب نظرية دورة حياة المنتج فتمثلت فيما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت مدة النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

3- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

"لقد قام دنينج بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية."

وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

أ-تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

ب-أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير والتراخيص.

ج-أن تتوافر للدولة المضيفة للاستخدام الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية. (أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، 1989، صفحة 401)

"ووفقا لنظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب وعوامل الدفع، فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي، سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول، وحجم السوق، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتوجه إلى التوسع الخارجي نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم وذلك الرغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي بالرغم من أن محاولة هذه النظرية من أن تكون قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها وجهت لها انتقادات نذكر منها:

أكد باكلي (bacli) عام 1982 أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين المزايا الملكية والتدويل ومزايا التمركز في السوق المضيفة، وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثر فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية قادرة وكافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية. (الزهراني، 2004، صفحة 29)

4-نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوميجا وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة علة أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توحي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما)عل أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

إن هذه النظرية تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم تفاصيل. (أبو ليلى، 2005، صفحة 14)

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إذا اعتبرنا مبدئيا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة عامل رئيسي لتحقيق النمو لدول المضيفة له، فإنه بالموازاة يعتبر عامل ديناميكي أيضا لانتشار الشركات الأجنبية في السوق العالمية وتعظيم الارباح ... الخ، فيجب الاخذ بعين الاعتبار أنه يتميز بمزايا وعيوب وفي ظل هذا السياق سوف نتطرق من خلال المبحث الثالث إلى أهم مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثار المترتبة على اجتذابه.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي.

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معادلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- ♣ توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.
- ♣ يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في

الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية. (فليح ح.، 2007، الصفحات 175-176)

- ♣ تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطورا في العمل والإدارة.
- ♣ في ظل المححفة للقروض الخارجية وتقليص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى اقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى. (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاقتصاد الدولي، 2003، صفحة 483)
- ♣ يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.
- ♣ استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدو طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجابا على عدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة على البحوث والتطوير، ومدى تركز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة. (التعيبي، بدون سنة النشر، صفحة 24)
- ♣ قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخا ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالهند التي أصبحت أكثر تقدما في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، وتقديمها للعديم من الحوافز

والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخوصصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد. (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاقتصاد الدولي، 2003، صفحة 489)

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من مزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

- ❖ إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاسترداد متطلبات الاستثمار من الخارج، في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات
- ❖ لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي الاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.
- ❖ لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة. (فليح ح.، 2007، الصفحات 178-177)
- ❖ تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير

هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها. (عطية خ.، 1995، صفحة 152)

- ❖ قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيميائية ...الخ.
- ❖ يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا مالا تتلائم المستخدمة مع الظروف الدول النامية، حيث أن تلك اخترعت لتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها. (قويدري م.، 2006، صفحة 38)
- ❖ تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية. (النقلي، 1988، صفحة 118)

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توزيع المداخيل:

إن الأثر على توزيع المداخيل كان موضوعا لكثير من الدراسات، فالبعض يدعم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مداخيل العمال، والبعض يرى فيه مصدرا لتفاقم الفوارق الإقليمية في المداخيل وسببا لعدم المساواة والفقر في البلد المضيف.

وقد أثبت الدراسات أنه في آسيا، مثلا أثر الاستثمار الأجنبي إيجابا على النمو، حيث انخفاض معدل الفقر بفضل ارتفاع مستوى البطالة، وتطور الهياكل الاجتماعية في الصين، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تأثيرا من الاستثمار المحفظي لأن آثاره بارزة ولا يمكن الاستئثار به من طرف أي عون اقتصادي كما أن الاستثمار الأجنبي في إفريقيا ساهم في الحد من الفقر بفضل تطور الشركات وتحسين مناخ الأعمال.

إن الأثر الإيجابي قد يحد من الفقر في البلد المضيف من خلال نقل التكنولوجيا، تطور الشركات وتحسين مستوى البطالة، ولكنه يؤثر سلبا على العمالة وبالتالي على توزيع المداخيل إذا كانت الشركات تستعمل تكنولوجيات ذات كثافة رأسمالية عالية باستبدال العامل غير الماهر برأس المال، ويكون في هذه الحالة نوع القطاع، شكل الاستثمار وسياسة البلد المضيف، هي العوامل التي تؤثر على مستوى الفقر في البلد المضيف. (بن عاشور، 2014-2015، الصفحات 155-156)

2 -أثر الاستثمار الأجنبي على الإنتاج والتوظيف:

حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي بصورة إيجابية على الانتاج والتوظيف ولكن بدرجات متفاوتة من دولة مضيفة إلي أخرى، ففي اقتصاديات الدول النامية قد تكون هناك فرص استثمارية عديدة ولكن الشركات الوطنية لا تستطيع أن تستغل هذه الفرص المتاحة لأسباب تتعلق بضعف امكانياتها المالية والفنية، في حين تتوفر لدى المستثمر القدرات الازمة لاستغلال هذه المشاريع لما يتوفر عليه من خبرة ومعرفة بالفنون الانتاجية والتسويقية وبذلك سيكون أكثر كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وتختلف حجم المساهمة لاستثمار الأجنبي المباشر في الانتاج والتوظيف بحسب مدخلات الانتاج ذات المصدر الوطني وليس الأجنبي، وكذلك العمالة الوطنية وليست الأجنبية، أي بحسب حجم القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر الانتاج الوطنية وليست الأجنبية. (منصوري، السنة غير متوفرة، الصفحات 24-25)

3-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

لا شك أن الكثير من الدول المضيفة، خاصة منها تعاني من نقص كبير في مجال السيولة النقدية، لذا سعت وراء البحث عن هذا المورد من خلال اتجاهها لاستثمار الأجنبي المباشر، واختلفت الآراء حول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية جذب النقد إلى الدول المضيفة حيث يرى الكلاسيك أن تواجد الشركات المتعددة الجنسيات

بالدول المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- ✓ كبر حجم الأرباح المحمولة من الخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم، وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات التي ينقلها العمال إلى الخارج، إذ بين التقرير الذي جاء به البنك الدولي أن تحويلات العمال بلغت 80 مليون دولار عام 2002 مقابل 60 مليون دولار في عام 1998.
- ✓ ممارسة الضغوطات على الدول المضيفة من خلال رفع أسعار السلع المستوردة وتصدير المواد الأولية بأسعار منخفضة لتحويلها وإنتاجها ثم بيعها من جديد في الأسواق المحلية بمبالغ كبيرة.

ولعل تفاقم الديون في مختلف الدول النامية دليل على صحة هذه النظرية، رغم التدفق المستمر والمتزايد لاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفته خصوصا خلال فترة التسعينات. (زودة، 2007-2008، الصفحات 19-20)

4-أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات:

أن تدفقات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة سواء كانت داخلة أو خارجة ما هو إلا حساب من الحسابات المكونة لميزان المدفوعات مما يؤكد العلاقة الوطيدة بين هذين العاملين ...، فانتهاج غالبية الدول السياسية الانفتاح الاقتصادي أو اختلفوا في لحظة التطبيق نجم عنه إزالة للقيود التجارية، وفي نفس الوقت زيادة الصادرات المحلية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات أو الدولة المضيفة بذاتها، وبالتالي التأثير المباشر على ميزان مدفوعات البلد المحلي، ولمعرفة هذا التأثير لابد من تقييم الموارد الداخلية والداخلة والخارجة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة التكلفة وفائدة من وراءه بالنسبة لكلا الطرفين، حيث تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار على ميزان المدفوعات في المدى القصير، وعيوب تتجلى في اختلاله في المدى الطويل، والعكس بالنسبة للدولة المصدرة له إذ في المدى القصير يختل ميزان مدفوعاتها وفي المدى الطويل يتحسن وذلك لعدة أسباب منها:

- ✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات الخدمية كالسياحة والفندق والتجارة تعود بالنفع الكبير والسريع على الشركات الأجنبية بالدرجة الأولى فهذه الأخيرة التي تعمل على تحويل الأرباح المحصل عليها إلى الخارج مع العلم أن هذا المجال لا يحتاج كثيرا إلى عمليات البحث والتطوير.

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الدول المضيفة من إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، هذا ما يدفع هذه الدول إلى تخفيض الأعباء من خلال تخفيض العملة الصعبة التي عينت لاستيراد هذه السلع لإنشاء مشاريع إضافية وتحقيق أرباح زائدة مما يسجل الأثر الإيجابي.
- ✓ انتهاج الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتوفير السلع والخدمات الموجهة خصيصا للتصدير وبالتالي توفير وجلب المزيد من العملات الصعبة للدول المضيفة مما يكون له أثر إيجابي. (زودة، 2007-2008، صفحة 38)

5-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

يمكن وضع عدة اعتبارات من خلالها تناول كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة:

- ✓ إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات وتقديم الخدمات الازمة أو مواد الخام للشركات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- ✓ إن دفع المستثمر الأجنبي إلى تسديد الضرائب المستحقة سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة من العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية كانت أم خدماتية أو تجارية، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل. (أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 1991، صفحة 27)

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وعلى المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

بخصوص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يكون في أشكال مختلفة وهذه الأشكال هي مرهونة من حيث التطبيق لسياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية.

كما يجب على الدولة المضيفة العمل على تعظيم المزايا، وتقليص المخاطر التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، لاعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها، قبل اتخاذ أي قرار، حيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابًا يمكن أن يؤثر سلبًا، إن لم يحسن التعامل معه.

كما ركزنا أيضًا على دوافع الشركات الأجنبية وراء هذا الاستثمار، والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي هي في نظرنا مكملة لبعضها البعض وأن كل نظرية قد تناولت جزء أو أجزاء من جوانب هذا الاستثمار.

رغم هذه المميزات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتطور بالقدر المطلوب وأن نمو الاستثمار يقتضي إزالة المعوقات التي تعترضه والعمل على اعتماد سياسة استثمارية فعالة.

وبعد قيامنا بتحديد المفاهيم المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له وأشكاله المختلفة، سوف نتطرق إلى مختلف مفاهيم الخطر والمخاطر القطرية ومؤشرات المخاطر القطرية وتصنيفاتها، وذلك من خلال محاور الفصل الثاني الموالي....

الفصل الثاني:

الإطار النظري لمؤشرات المخاطر القطرية

تمهيد:

الخطر ليس مفهوم جديد وإن تعددت تعارفه من عون اقتصادي إلى أخر، حيث أن الخطر يعبر عنه تحقق الضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها، أو هو مجمل الاختلافات والتغيرات الحاصلة في ربحية الاستثمارات بسبب الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، السياسية غير المتوقعة بالبلدان المضيفة للاستثمار، ويمكن أن ينتج هذا الضرر عن تجميد أو الاستيلاء على أصول المؤسسة في الخارج أو فقدان أسواق خارجية لأسباب غير اقتصادية، أي شخص يكون معرض لأخطار كثيرة ومتعددة منذ ولادته إلى وفاته وذلك لأن الأخطار شيء مواكب وملازم لحياة البشرية، وكذلك نجد المؤسسات المالية والصناعية أو الخدماتية التي تنشط على مستوى المحلي أو الدولي معرضة للأخطار في أي لحظة كالسرقة أو إتلاف وذلك بشكل كلي إلى حد الإفلاس والزوال أو بشكل جزئي .

كما أن تجنب حدوث الخطر يعتبر هدف صعب المنال عند ممارسة الأعمال، وإن إلغاء حدوثه، أو تجاوز حدوثه أو تقليل أثاره معلم من معالم النشاط الإنساني.

وقصد التعرف أكثر على الخطر والمخاطر القطرية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الخطر.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المخاطر القطرية.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

المبحث الأول: ماهية الخطر.

ينبع الخطر أساسا في حالة عدم التأكد والشك الذي يحيط بالإنسان من كل جانب خلال تأديته لمختلف الأنشطة اليومية حيث أن الشك وعدم التأكد ينبع من عاملين أساسيين هما عدم توفير المعلومات وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل من جهة أخرى، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الخطر وتصنيفاته الأساسية وإيجابيات وسلبيات من وجوده.

المطلب الأول: مفهوم الخطر.

ليس هناك تعريف محدد ومتفق عليه وذلك لتداخل العناصر المكونة للخطر وسوف نقدم بعض التعاريف الأكثر تداولا والأقرب إلى الإجماع حول تعريف الخطر:

1-تعريف IEC Guide 73/ ISO 31000(2009): يعرف الخطر بأنه مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه. وبالتالي فإن التعريف يشير أن الخطر هو حلقة الوصل ولحظة تحقق الحدث والآثار المترتبة على حدوثه. ومن المعاني التي نستنتجها من التعريف ويجب الوقوف عند مدلولها هو أن للخطر معاني تدل على وقائع مادية وأخرى تدل على خسائر مالية بالإضافة إلى الحالات المعنوية. كما يمكن القول إن الخطر حسب تعريف ISO73 يحدث بتحقق ثلاثة عناصر أساسية هي احتمال وقوع الخطر وثاني عنصر هو حدوث الخطر والعنصر الثالث يتمثل في النتائج السلبية المترتبة على وقوعه. (Cath, 2009, p. 10)

2-تعريف Knight Frank. H : كما عرف نايت الخطر على أنه احتمال حدوث الخسارة .ويعتبر نايت أول اقتصادي فرق بين الخطر وعدم اليقين، حيث يرى نايت أن الخطر "Risk" هو أحداث مستقبلية لا يمكن معرفتها باليقين ولكن يمكن معرفة توزيعها الاحتمالي. بينما يمثل عدم التأكد "Uncertainty " عدم القدرة على التنبؤ ووضع توزيع احتمالي للأحداث وذلك لعدم توفير المعلومات وهذا يؤدي إلى عدم القدرة على الاستدلال على ما هو مجهول كليا. (Knight, 1921, p. 69)

3-ويعرف GIYn A. HoIton: الخطر أنه احتمال وقوع أمر غير متيقن وغير مؤكد الوقوع. حيث يرى هذا الاقتصادي أن الخطر حادث احتمالي غير مؤكد الوقوع، وعند وقوعه ينتج عنه نتائج غير مرغوبة لكل من الفرد أو المجتمع أو اقتصاد البلد ككل. فالخطر يلازم المستثمر عند اتخاذ قرار ما، مما ينتج عنه حالة معنوية بالقلق والتردد وعدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة. (Holton, 2005, p. 22)

4 –تعريف Aven Terje and Ortwin: ويعرف الخطر في الأدب التجاري والأعمال بأنه حدث غير مؤكد، والذي قد تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف. (Aven & Ortwin , 2009, p. 03)

5–تعريف Emmetts Vaughon,et .el: الخطر هو الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في وقت معين . (أبو بكر و السيفو، 2009، صفحة 26)

6–تعريف Willett: الخطر هو عدم التأكد الموضوعي المتعلق بتحقيق حادث غير مرغوب فيه ويركز هذا التعريف على الموضوعية في عدم التأكد ليعد خطرا، أي أن الخطر يقتصر على حالات الشك أو عدم التأكد الممكن قياسه. (أبو بكر و السيفو، 2009، صفحة 27)

7–تعريف طارق عبد العال حماد: الخطر هو انحراف النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة ومن زمن معين. كما يمكن تعريفه بانه الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة أو الاستراتيجيات الموضوعة والتي كان ينتظر تحقيقها. ومن خلال هذا التعريف نستطيع الجزم أن ظاهرة المخاطرة هي انحراف قد يكون جزئي فيخسر المستثمر جزءا من أمواله وقد تكون الخسارة كلية تؤدي إلى الإفلاس الشامل والتام. (حماد، 2003، صفحة 25)

يعرف الخطر على أنه خسارة المحتملة نتيجة وقوع خطر معين، وهذا التعريف يحتوي على مزايا التالية:

- ❖ إدخال عنصر الاحتمالي في وقوع الخطر وليس عنصر عدم التأكد، وبذلك يمكننا من استخدام أسلوب القياس الكمي للخطر بطريقة رياضية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية.
- ❖ يترتب على وقوع الخطر خسارة احتمالية، وهذا المعنى أدق من أن الخطر هو احتمال وقوع الخسارة.
- ❖ هذه الخسارة مالية تصيب الثروة أو الدخل. (عبدلي، 2011-2012، صفحة 06)

7–المفهوم اللغوي للخطر:

1–لغة: إن كلمة الخطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Rescass" أي Risqueوالذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع. (صوار، 2008، صفحة 23)

2–اصطلاحا: هو الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع والضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة. (عبدلي، 2011-2012، صفحة 02)

8–المفهوم الفقهي الاصطلاحي للخطر: عرفها الإمام أبن القيم على أنها المخاطرة المخاطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل

المال بالباطل. ويرى أحد الباحثين أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاني نوجزها فيما يلي: (بن عمارة، 2009، صفحة 02)

- ❖ المراهنة، كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه.
- ❖ التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر، ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه أغلب.
- ❖ احتمالية الخسارة والضياع.

9-المفهوم الاقتصادي للخطر:

يعرف الخطر على أنه توقع اختلافات في العائد المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه. (سيد الهواري، 1985، صفحة 109)

ويعرف كذلك على أنه احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع. (رضوان، 2005، صفحة 314)

ويعرف أيضا على أنه احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة. (الدوري و الحسيني، 2000، صفحة 166)

المطلب الثاني: التصنيفات الأساسية للخطر.

هناك تقسيمات مختلفة لأنواع المخاطر، فالبعض من الباحثين يقسمون المخاطر إلى مجموعات رئيسية منها المخاطر الطبيعية من زلازل وبراكين أو إلى مجموعة المخاطر التكنولوجية المتعلقة بالمخاطر البيولوجية كالمخاطر النووية والتي قد تؤدي إلى أضرار وكوارث بيئية خطيرة على الإنسان. وهناك مجموعة المخاطر اليومية من حوادث المرور سرقات والحرائق التي تنشب البيوت والممتلكات.

أما مجموعة المخاطر المرتبطة بالصراعات فقد تكون نتائجها وخيمة وكارثية كالحروب، وبطبيعة الحال تختلف التصنيفات بحسب طبيعة الدراسة وسوف نركز على تصنيفات بالعالم الأعمال والاقتصاد وأهم المجموعات الفرعية التابعة لها على سبيل الذكر لا الحصر وهي كالأتي: (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة -دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 20)

1-المخاطر الديناميكية والمخاطر الاستاتيكية :

- المخاطر الديناميكية:

يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ عن عوامل البيئة الخارجية: الاقتصاد، الصناعة، المنافسون والمستهلكون، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تتشكل أساس المخاطرة المضاربية فهي قرارات الادارة داخل المؤسسة. فالإدارة في كل منظمة تتخذ قرارات بشأن ما تنتجه وكيف تنتجه وكيف تمول الإنتاج وكيف تسوق ما تنتج، وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف، فسوف تحقق المؤسسة أرباحا أما إذا لم يحدث ذلك فأن المؤسسة قد تعاني الخسارة.

والمخاطر الديناميكية تفيد في العادة المجتمع في المدى الطويل حيث أنها نتيجة لتعديلات وتسويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن هذه المخاطر فقد تؤثر في عدد كبير من الأفراد إلا أنها تعتبر عموما أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الاستاتيكية طالما أنها لا تحدث بدرجة مات من الانتظام. (عبدلي، 2011-2012، صفحة 10)

- المخاطر الاستاتيكية:

تتضمن الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد، فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية، وتنشأ هذه الخسائر بسبب من أسباب عديدة بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل :أخطاء الطبيعة وعلى خلاف المخاطر الديناميكية لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر لكسب بالنسبة للمجتمع، وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته نتيجة لدعم النزاهة أو الإخفاق الإنساني وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام بمرور الوقت ونتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام ولأنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطر الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين من المخاطر الاستاتيكية. (عبدلي، 2011-2012، صفحة 10)

2-المخاطر المالية والمخاطر الغير مالية:

- المخاطر المالية:

وهي المخاطر التي تظهر مباشرة على قيمة الأصول وتنشأ من عدم الوفاء بالالتزام المالي من قبل المؤسسات المصدرة للأوراق المالية، وتختلف درجة المخاطرة المالية بحسب نوع الأوراق المالية. فنجد أن سندات الحكومة الامريكية الفدرالية من أعلى الاستثمارات ائتمانا وأقلها مخاطرة. كما تتميز الأسهم الممتازة وصناديق الاستثمار بدرجة المخاطرة أقل بسبب تنويع الاستثمار فيها وتوزيع المخاطرة. كما تنقسم المخاطر المالية إلى نوعين أساسين المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق. (الشمري، 2013، صفحة 61)

- مخاطر الائتمان:

وهي مخاطر مرتبطة بالطرف (الأخر أو المقترض) وعدم قدرته الوفاء وعدم رغبته بالوفاء بالدين والالتزامات المترتبة عليه طبقا لنصوص العقد المبرم وذلك بسبب إفلاسه أو لأسباب موضوعية أخرى يترتب عنها خسارة الطرف المقترض. وتشمل المخاطر الائتمانية كل من:

- ✓ مخاطر الصفقات: وهي مخاطر مرتبطة بمعاملات تجارية، بسعر الصرف وفترة إبرام العقد، فكلما طالت الفترة كلما زادت المخاطر المرتبطة بتنفيذ الصفقة بسبب التغيرات أو التذبذبات التي قد تطرأ على سعر الصرف والتي تنتقل مباشرة إلى كلفة الصفقة.
- ✓ مخاطر المحفظة: هي مخاطر ناجمة عن الاقتراض لقطاعات ذات كفاءة غير عالية أو تركيز الاقتراض على قطاع واحد بدل التنويع من أجل التقليل منها.
- ✓ مخاطر الدين السيادي: وهي احتمال أن الحكومة بلد ما (أو مؤسسة تدعمها الحكومة) ترفض الامتثال وتطبيق شروط القرض وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية. مخاطر الديون السيادية ظهرت بقوة سنة 1970 بعد أزمة النفط وكانت المكسيك والأرجنتين أول الدول التي طالبت بإعادة جدولة ديونها. (الشمري، 2013، صفحة 62)

- مخاطر السوق:

وتنقسم بدورها إلى المخاطر الفرعية نذكر منها:

- ✓ مخاطر معدل الفائدة: هو الخطر التعرض لحركة سلبية في أسعار الفائدة الناجم عن التبادل العملات (الأجنبية) السلبي وتؤدي إلى خسائر وانخفاض في المداخلات خاصة بالنسبة للبنوك التجارية.
- ✓ مخاطر السيولة: هو أخطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات من الأموال التي يطلبها الزبائن. أي عدم القدرة على مواجهة السحب والمعاملات في الوقت المحدد.
- ✓ مخاطر الفوركس: وتتمثل في الخطر الذي يتعرض له الاستثمار بسبب تغير في سعر صرف العملات الأجنبية. وتنقسم هذه المخاطر إلى مخاطر الترجمة والتي تنشأ من ترجمة القوائم المالية للشركة الأم خلال فترة الجرد المحاسبي بالإضافة إلى المخاطر القطرية نتيجة تدخل الحكومة ومنع التحويلات المالية. (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، الصفحات 23-24)

- المخاطر الغير مالية:

وهي مخاطر يكون لها أثر مالي ولكن على المدى المتوسط والطويل بالمقارنة بالمخاطر المالية التي تكون الخسارة والأثر فوري أو المدى القصير.

- المخاطر التشغيلية:

حسب التعريف المقدم من قبل لجنة بازل في الفترة 1999-2002: هي الخسائر الناجمة عن الأخطاء المهنية أو الفشل أو عدم فاعلية النظام الداخلي أو لأحداث خارجية، وتشمل المخاطر التشغيلية كل من المخاطر القانونية والاختلاسات وتستبعد مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. (الشمري، 2013، صفحة 75)

- المخاطر النظامية:

وهي المخاطر التي تمس السوق ككل وغالبا تمس كل القطاعات كمخاطر سعر الصرف أو التضخم، وتكون خارج سيطرة المستثمر. وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك يعود إلى تأثير مجموعة من العوامل المشتركة قد تكون اقتصادية، سياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي وسوف نتطرق لها بالمزيد من التفصيل لاحقا.

- المخاطر السياسية:

المخاطر التي تؤدي إلى خسائر للمستثمرين وهروب رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة التغيرات السياسية مثل رفع الضرائب والرسوم أو في الهياكل السياسية أو نزع الملكية أو تشديد القوانين على المتعاملين الأجانب.

- المخاطر الإنسانية:

وهي مخاطر ناجمة عن الاضطرابات البشرية أو الإحالة على التقاعد لمجموعة كبيرة من العمال تطبيقا لإملاءات البنوك أو غيرها من الدوائر المؤثرة على النشاط الاستثماري.

- المخاطر التكنولوجية:

وهي الخطر الناجم عن المنافسة التكنولوجية واستعمال أحدث التقنيات من طرف المنافسين مما يؤدي إلى خسائر محتملة، أو لعطل في الآلات والأجهزة الإلكترونية. (الشمري، 2013، صفحة 76)

3-المخاطر النظامية والمخاطر الغير نظامية:

- المخاطر النظامية (العامة):

تتضمن المخاطر النظامية أو العامة الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ والعواقب. إنها مخاطر جماعية تتسبب فيها ظواهر اقتصادية اجتماعية وسياسية، رغم أنها قد تنشأ من أحداث عادية. وهي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان.

هي المخاطر التي تقع بسبب الظروف الطبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المرتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تخلف الخسائر تمس المجتمع ككل. وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة. كما أن شركات التأمين تحجم عن التعامل مع مثل هذه المخاطر نظرا لكبر حجم التعويضات. (عزمي و شقيري، 2007، صفحة 29)

- المخاطر الغير نظامية(الخاصة):

وهي تلك المخاطر التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع بأكمله مثل حريق منزل أو سرقة. كما يمكن أن ينشأ عن المخاطر الغير نظامية مخاطر عامة. فالمخاطر الخاصة بالوحدة الاقتصادية تنشأ نتيجة مشاكل وظروف داخلية كإضراب العمال، سوء إدارة الشركة وارتفاع مستوى الديون. ومن الممكن لدوائر القرار تحديدها وحصرها والتخلص من أثارها من خلال التنويع وفي حالة بقائها فقد يتحول إفلاس مؤسسة واحدة إلى كرة ثلج سلبا عن مؤسسات أخرى وبالتالي على المجتمع ككل. (عزمي و شقيري، 2007، صفحة 29)

4-المخاطر البحتة ومخاطر المضاربة (pure and speculative Risk):

- المخاطر البحتة:

هي فئة من مخاطر تكون فيها الخسارة هي النتيجة الوحيدة الممكنة، ليس هناك أي إمكانية لتحقيق ربح. وترتبط المخاطر البحتة بأحداث أو عوامل خارجة عن سيطرة الطرف المعرض للخطر، ولذلك فإن التعرض لها يكون عادة من غير إدراك.

ونستنتج مما سبق أن مخاطر البحتة تتضمن فقط احتمالات للخسارة أو عدم وقوع خسارة مثل حريق أو حادث لسيارة، وترتبط الأخطار البحتة بمخاطر المسؤولية مخاطر الأشخاص ومخاطر الممتلكات. وغالبا لا تقبل شركات التأمين على الأخطار البحتة. (بن علي،، 2009-2010، صفحة 10)

- مخاطر المضاربة:

فهي كل حادث يكون فيه الربح أو الخسارة ممكنا احتمالي مما يساعد على قياسه مثل الاستثمار في البورصة أو إنشاء مشروع جديد. كما يستفيد المجتمع من أخطار المضاربة وهي أخطار يصنعها الانسان بهدف تحقيق مكاسب مالية. (بن علي،، 2009-2010، صفحة 10)

المطلب الثالث: الإيجابيات والسلبيات من وجود الخطر.

1-تعريف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر إلى الحد الأدنى (بن بوزيان و سوار، 2007). فالحد من تكرار الأحداث ذات الخسائر واكتشافيها قبل الأوان ثم تحليلها وتصنيفها حسب سلم تدريجي من الأخطر إلى الأقل خطورة "هي الغاية الأساسية من إدارة المخاطر والتي تسمح باتخاذ القرارات المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة. (عصماني، 2009، صفحة 04)

كما تعرف إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل تكلفة وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (عزمي و شقيري، 2007، صفحة 55)

2-خطوات العملية لتقييم الخطر:

يمر تقييم الخطر بخمسة مراحل أساسية وهي:

- ♣ تحديد الخطر: وفي هذه الخطوة يتم تحديد الأماكن والأشخاص المعرضين للخطر ووضع التقديرات التواتر النسبي للخسارة وذلك من خلال الزيارات الميدانية. وذلك من خلال التحديد من خلال الأهداف أو السيناريوهات حيث يعتبر كل حدث يمنع من تحقيق الأهداف أنه خطر سواء خطرا جزئيا أو كليا.
- ♣ تقييم الخطر: في هذه الخطوة يتم وضع مصفوفة للخطر بهدف تقسيم الأخطار على ثلاثة مستويات هي الأخطار العالية الخطورة، متوسطة ومخاطر منخفضة، بالإضافة إلى تحديد المسببات، وتحليل الأخطار تحليلا موضوعيا من خلال فريق عمل متخصص.
- ♣ تحديد الطرق والحلول الوقائية من الأخطار المحتملة: على مستوى هذه المرحلة يتم وضع الحلول المثلى وترتيبها حسب المعطيات والأخطار.

- ♣ تفعيل خطة الوقاية من الأخطار: لا يتم التعامل مع كل الأخطار بنفس الطرق وبنفس الأشخاص بل يجب تحديد الأفراد المكلفين في حالة وقوع الخطر والمدة الزمنية مع تفادي الآخذ بكل الحلول في نفس الوقت. وهذه المرحلة تتطلب خطة عملية وميزانية مالية في حالة الطوارئ.
- ♣ المراقبة التقييمية والمراجعة: وهي خطوة لتأكد أن كل الأخطار تم السيطرة عليها أو التحكم فيها وأن الخطة الوقائية تعمل بكل فاعلية. (عصماني، 2009، الصفحات 14-15)

3-طرق التعرف على المخاطر:

تتمثل فيما يلي:

- ♣ التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة.
- ♣ التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم وضع سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن اي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم وضعه او غير مرغوب به، فإنه يعتبر خطر.
- ♣ التحديد المعترف على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر من الأكثر احتمالا والأكبر ضررا إلى الأقل احتمالا والأقل خسارة.
- ♣ مراجعة المخاطر الشائعة: وبناء على الإحصائيات المتوفرة لدى، يقوم فريق العمل المتخصص في تحديد حالات الفشل والنجاح وتقدير نسبة كل منهما في كل الورشات ولكل منتج وإعداد قوائم بالمخاطر المحتملة. (العمري و الملكاوي، 2007، صفحة 15)

4-الإيجابيات والسلبيات من وجود الخطر:

يترتب على وجود الخطر في مجال الاستثمار وفي حياة الأفراد آثارا وحركية، قد تكون هذه الاتجاهات إما اتجاهات موجبة أو اتجاهات سالبة، ففيما يخص الايجابيات من وجود الخطر فهي تتمثل في الأمل في المستقبل لأن الخوف من الفشل والخسارة يدفع الأفراد وأصحاب القرار إلى التخطيط للمستقبل ومحاولة الوصول إلى درجات أعلى من الرقي والتقدم.

كما يعتبر الخطر دافع قوي لتفسير الظواهر الطبيعية، وإنشاء وسائل الأمن الوقائي التي تقلل من تحقق بعض أو كل الظواهر الطبيعية والعامة أو التقليل من أثر الأضرار التي قد تنتج في حالة وقوع الخطر، ومن بين سلبيات وجود

الخطر الشعور المستمر بالخوف من المستقبل وتوقع الفشل، ومن المعلوم أن الخطر يؤثر على المستثمرين والمؤسسات ويؤدي إلى التراجع عن القيام ببعض الأعمال المربحة لهم، أي تفادي المجازفة بالأموال وعدم استثمارها في الإنتاج. (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 29)

المبحث الثاني: مفاهيم حول المخاطر القطرية.

تعد المخاطر القطرية او مخاطر الدولة او مخاطر البلد المدخل الاساسي الذي ترتكز عليه المؤسسات في الدخول الى بلد ما من عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الاخرى بناء على مستوى مخاطر الدولة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر القطرية وأقسامها وتحليلها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر القطرية.

تعريف المخاطر القطرية "Country Risk Definition ": هي المخاطر المتعلقة بدولة ما والناجمة عن عوامل اقتصادية، سياسية مالية وأحيانا إلى عوامل اجتماعية وجغرافية، وبمعني أخر فهي تتعلق بخسائر مالية المتوقعة نتيجة التغير في سعر الفائدة أو لمشاكل اقتصادية كالبطالة والتضخم أو لأسباب سياسية تمس النظام ككل أو قطاع معين.

ويمكننا الاستعانة بتعاريف أخرى قدمها مجموعة من المختصين والباحثين في مجال التمويل نذكر منها: (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 35)

1**–تعريف شابيرو "shapiro 1999 "**: يعرف شابيرو المخاطر القطرية على أنها المستوى العام من حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي التي تؤثر على قيمة القروض أو الاستثمارات للبلد، وبالتالي فتحليل المخاطر القطرية تعتمد على تقدير العوامل السياسية والاقتصادية للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر والذي قد ينقطع عن سداد الدين في الوقت المناسب لأصل الدين والفوائد كما تؤثر سلبا على عوائد الاستثمار الأجنبي. (Shapiro, 1985, p. 885)

2–تعريف "Peijie Wang 2009": خطر البلد المضيف، هو عدم اليقين في المناخ السياسي، البيئة الاقتصادية والوضع المالي مما يؤثر سلبيا على أداء المؤسسات والشركات من حيث المصالح والمردود المالي. (Wang, 2009, p. 378)

3-تعريف "Bouchet 2003": كل المعاملات التجارية والاقتصادية تنطوي على قدر معين من المخاطر وكلما تركزت هذه المعاملات على الحدود فإنها تولد مخاطر إضافية غير موجودة في المعاملات المحلية .هذه المخاطر الإضافية عادة ما تتضمن مجموعة المخاطر الناشئة عن الاختلالات والاختلافات في الهياكل الاقتصادية، السياسية، الجغرافية معدلات الصرف والمؤسسات الاجتماعية. (Bertrand, Ephraim, & Bouchet, 2003, p. 13)

4-**تعريف "Seliva Iranzo2008"**: المخاطر القطرية بأنها الاحتمال المتوقع عن عدم السداد في أي بلد من البلدان بسبب الاقتصاد الكلي، والظروف السياسية أو الاجتماعية بما فيها من الخاطر الناتجة عن الدين الخارجي أو ما يسمي بالديون السيادية(Iranzo, 2008, p. 09) .

5-تعريف "Imad A.Moosa 2002 ": المخاطر القطرية هو التعرض لخسائر في المعاملات عبر الحدود والناجمة عن إحداث في بلد معين، فكل المعاملات والصفقات التي تتم عبر الحدود تخضع للمخاطر القطرية سوء كان التعامل مع الحكومات مؤسسات خاصة أو أفراد. (Imad A, 2002, p. 132)

وكحوصلة من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج تعريف مشترك حيث نستطيع القول أن الخطر القطري هو خطر كلي يشمل مجموعة من المخاطر السياسية، الاقتصادية وأي نوع أخر من الأخطاء الناشئة والتي قد تؤثر على بيئة الأعمال في البلد المضيف ويعرض الشركات والمستثمرين الأجانب إلى خسائر غير متوقعة. (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة -دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 36)

المطلب الثاني: أقسام المخاطر القطرية.

تشير التجارب السابقة للازمات الاقتصادية الناشئة من تقلبات سعر الصرف، من الديون السيادية، أو من مشاكل في الهياكل الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، إن المخاطر القطرية قد تضرب وبقوة في أي وقت وفي أي مكان وقد تكون عنيفة وتنتقل بالعدوى إلى البلدان الأخرى ومن ثم اعنتم الباحثون بالمخاطر المختلفة لتفادي تكرارها لما لها من تكلفة عالية الناتج المحلي الإجمالي كما أن خسائرها تؤدي إلى الإفلاس مثل ما حدث في اليونان واسبانيا وغيرها من البلدان.

وبما أنه لا يوجد تعرف محدد للمخاطر القطرية ولا يزال هنالك لبس إلى الآن في تصنيفها فعموما يمكن حصر هذا مكونات هذا المؤشر المركب في خمس مؤشرات فرعية ولكن نركز في بحثنا على ثلاثة أنواع أساسية: (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 37)

1-المخاطر السياسية "political risk": وهي مخاطر يصعب التنبؤ أو التحكم فيها وتتعلق بجميع العوامل والمؤثرات الغير اقتصادية، كتغير الحكومات أو اتجاهاتها السياسية أو التغير في النسيج الاجتماعي، مما يعرض المؤسسات والمستثمرين إلى مخاطر عالية في إطار محيط جغرافي لدولة ما.

وتتمثل المخاطر السياسية في الصراعات الداخلية والخارجية والتحولات في مصادر صنع القرارات الحكومية بالإضافة إلى مخاطر المصادرة والتأميم. (Bertrand, Ephraim, & Bouchet, 2003, p. 38)

2-المخاطر الاقتصادية "Economical Risk": باختصار فالمخاطر الاقتصادية هي مجموعة المخاطر التي لا يمكن تحملها اقتصاديا، وتنقسم المخاطر الاقتصادية إلى قسمين رئيسين هما:

1.2المخاطر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي"Macro-Economic Risk": وهي مخاطر متعددة منها انهيار الأسواق المالية نتيجة انكماش الاقتصاد الدولي مما يؤدي إلى ارتفاع سريع في معدلات البطالة و انخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات وكذا انخفاض القوة الشرائية للعملات مما يتسبب في إضعاف القدرة التنافسية للشركات العملاقة والعابرة للقارات، وبالتالي انخفاض الاستثمارات بكل أنواعها في المستقبل بالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على ذلك، وكمثال نجد مخاطر التحويلات "Transfer Risk".

2-2 المخاطر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي "Micro –Economic Risk": وهي المخاطر المتعلقة بالشركة والإجراءات المنظمة للعلاقات بين المساهمين، المسيرين والعمال، وبطبيعة الحال فالمخاطر على مستوى الاقتصاد الجزئي أصبحت من بين اكثر الإخطار المكلفة والمتسببة في هروب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب العراقيل الإدارية والرشوة وضعف الموارد البشرية، ونقص في التكوين وقلة التحكم في التقنيات التكنولوجية الحديثة التي أصبحت العنصر الفاصل بين الشركات المنافسة، ومن المعلوم أنه كلما تدهورت الحالة الاقتصادية لبلد ما، كلما ازداد تراجع المستثمرين والامتناع عن القدوم للاستثمار نظرا لاحتمالات الخطر الكبيرة التي تنتج من وراء هذه الوضعية ومن جهة أخرى الحكومات في مثل هذه الحالة لا تملك حلول كثيرة، فإما أن تقدم إجراءات توصف بأنها وطنية لحد من ولوج الأجانب أراضيها وهذا يعرضها إلى فرض عقوبات عليها، وتقليص القروض المختلفة الممنوحة

لها أو أن تباشر إصلاحات هيكلية للاقتصاد مع ما ينجر عنه من مخاطر تدهور الوضع على الصعيد الاجتماعي . (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة –دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 38)

3–المخاطر المالية" Financial risk": من المنظور الاستثماري الدولي، فالمخاطر المالية هي مجموعة المؤشرات التي توصف الوضع المالي لدولة ما من حيث وجود الدولة في بحبوحة مالية او ضيق نتيجة نقص السيولة وبالأخص كفاية احتياطاتها من العملة الصعبة ونسبة ديونها الخارجية.

ويرى "Petty، et al J،1996 ": أن المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا. ومن الناحية الأخرى، يعتقد بعض المستثمرين أنه لا مانع من الدخول في مشروعات استثمارية ذات مخاطر مرتفعة طالما يصاحبها عوائد" متوقعة" عالية ولذلك يجب على مديري الشركات وهم الوكلاء Agentsعن المساهمين أن يركزوا العوائد المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة أمامهم، دون الاهتمام بإدارة المخاطر المالية. (Petty & al, 1996, p. 306)

ومن بين الصعوبات التي يوجهها أي مستثمر أجنبي والتي تدفعه إلى الأحجام عن الاستثمار وتفضيل الاستثمار في بلد آخر كبديل للدولة الأولى هو النظام المالي والمصرفي لدولة المستضيفة ما ومدى مرونته ومسايرته للتطور التكنولوجي بالإضافة إلى مشاكل الرشوة والبيروقراطية الإدارية. ومن خلال الإحصائيات المقدمة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2013. (Wouters, 2013, p. 44)

4–مخاطر الديون السيادية "Sovereign debt risk": هي من أشهر المصطلحات الاقتصادية وغالبا ما يعتقد البعض ان الديون السيادية هي ديون خالية من المخاطر لان الحكومة تكون طرف أساسي فيها والحكومة غالبا قادرة على سداد التزاماتها... ولكن الأزمات المالية أو ضعف صادرات وقلة المصادر من العملة الصعبة نتيجة ضعف هيكل الإيرادات قد يؤدي إلى فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها الحفا على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، وهنالك فرق جوهري بين الديون السيادية والديون الحكومية حيث يكمن الفرق بينهما في عملة الإصدار. (Iranzo, 2008, p. 67)

5-مخاطر التحويل"Transfer risk": هي مخاطر ناجمة عن قرار تتخذه الحكومة لتقيد تحركات رأس المال، والغرض منها يكون تطبيقا أما لسياسة انكماشية بحتة أو كوظيفة من وظائف الدولة للحصول على العملة الصعبة أو الرقابة على حركته في فترة محدودة. (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة -دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، صفحة 42)

6-المخاطر الثقافية "Cultural risk": وهي مجموعة المخاطر الحساسة والتي تبدأ من مرحلة التفاوض وكل يتعلق بها من مخاطر قانونية وصولا إلى سلوك هي المستهلكين إلى جانب مشاكل البيروقراطية والرشوة ومن بين أهم العناصر المؤثر سلبا: (White & Miao, 2006, p. 163)

1.6 مخاطر اللغة: فكما تكون اللغة أساس في التعاملات و عقودها، قد تكون إحدى المشاكل العويصة فإطلاق المشاريع، برغم وجود الترجمة لان الكلمة الواحدة ليس لها نفس المفهوم في كل اللغات وقد تساهم اللغة في إبعاد المستثمرين لتفادي مشاكل و تكاليف إضافية هم في غنى عنها.

2.6 المخاطر العرقية والدينية: لا يكاد يمر يوما إلا ونسمع عن حوادث عنف طائفي أو عرقي وبالتأكيد ان الدولة التي فيها تركيبة ونسيج متنوع من الأطياف والديانات مثل الهند مثلا فهي معرضة أكثر من غيرها من نشوب الحروب والعصيان المدني. وبالتأكيد أن الدين له بدوره أثر كبير في توجيه رؤوس الأموال لأغراض سياسية وذلك لتفادي العنصرية أو التصفية الجسدية التي قد يتعرض لها المستثمرون الأجانب خاصة في ظل وضع دولي ساخن ومعقد تكثر فيه الصراعات الدينية تحت غطاء سياسي أو حضاري.

المطلب الثالث: تحليل المخاطر القطرية.

لقد زاد الاهتمام بدراسة البيئة الخارجية في عالم التجارة الحديثة مع عصر العولمة الذي أسقط الكثير من القيود والقوانين التجارية، حيث أصبح من الضروري لكل مستثمر الحصول على معلومات واسعة ودقيقة حول كل ما يدور في أية دولة من خلال تقارير دورية وآنية مقدمة من وكالات متخصصة في أسعار العملة، الصراعات الداخلية والسياسية، الازمات المالية وحجم السيولة المتوفرة في أية دولة، إن النجاح في العمل الدولي أيا كان مجاله يتطلب قدرات خاصة للقائمين به، حيث يتطلب خبرات في التواصل والتحول مع القدرة على إدارة التنوع الثقافي، فليس من السهل التحكم في مؤسسة بحجم كبير وبعدد هائل من الموظفين وفي منطقة جغرافية تبعد عن المؤسسة الأم وعن رئاسته بآلاف الأميال وتعهد إليه اتخاذ قرارات ميدانية في بيئة ليست بيئته الأصلية. على العموم، يتم تحليل المخاطر القطرية على مستويين هما: (ميدون، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة -دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، 2014-2015، الصفحات 43-45)

1-تحليل مخاطر البيئة الخارجية: تحتوي البيئة الخارجية متغيرات من الفرص والتهديدات وهي تقع خارج حدود المؤسسة وليست تحت سيطرة ورقابة الإدارة ويتطلب تحليل البيئة الخارجية الإحاطة مع وضع استراتيجيات لمواجهة التهديدات وتحليل المخاطر من خلال جداول ونسب إحصائية توضح الإحداث الأكثر احتمالا وتأثيرا على القرارات التنظيمية التي تشمل القوى الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية، الاجتماعية، القوى السياسية والتشريعية، إن تحليل البيئة الخارجية تسمح بتوصيف وضعية البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية بكل موضوعية حيث تتكون مخاطر البيئة الخارجية من مجموعة من العوامل المؤثرة كما يلي:

1-1المخاطر الاستراتيجية: تتمثل عوامل الخطر الاستراتيجية في موقع الاقتصاد المحلي الذي يضم البيئة الاقتصادية ككل من المنافسة، الاحتكار، الطلب والعرض، السياسة الضريبية، ومصادر الدخل الوطني، فكل هذه العناصر تؤثر على تطوير نشاط المؤسسة الأجنبية والمحلية.

1-2 المخاطر المالية: ويتعلق الأمر بمدى مرونة الجهاز المصرفي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي وقدرات البنك المركزي في التحكم في مستويات التضخم وفي مرونة أسعار الصرف وتوفر الاستقلالية والشفافية إلى جانب النية الحسنة في استقطاب وتحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى المستثمرين في الخارج من غير شروط تعجيزية.

2-تحليل مخاطر البيئة الداخلية: تحليل المخاطر القطرية على مستوى الاقتصاد الجزئي و مدى كفاءة المتغيرات وبيئة الأعمال في البلد المضيف الذي تنشط أو تعتزم الشركات المتعددة الجنسيات إطلاق نشاط اقتصادي فيه.

وهنا تعمل بعض الشركات الأجنبية على استقطاب خبرات محلية ووضع هيكل تنظيمي محلي يراعي خصوصية الدولة من معتقدات وثقافة، حيث يتم دراسة كل الظروف المحتملة والممكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على المؤسسة المعنية من حيث وجودها، مصادرها، رأسمالها، المنتجات وكفاءة العمال وغير ذلك من العناصر الحساسة في محيط المؤسسة الأجنبية.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية.

يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المؤشر المركب للمخاطر القطرية، المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية، مؤشر الكوفاس للمخاطر، مؤشر إنستيتيوشنال انفستور ومؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

المطلب الأول: المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا التقرير شهريا عن مجموعة PRS (سيروب، 2014، صفحة 189)، لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة، ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية تسمى نقاط مخاطر لعدد من مكونات المخاطر القطرية التي صنفت في ثلاثة مؤشرات فرعية:

1-مؤشر تقييم المخاطر السياسية: (يندرج فيه 12 متغير هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرفية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية).

2-مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: (يندرج فيه خمس متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف).

3-مؤشر تقييم المخاطر المالية: (يندرج فيه خمس متغيرات هي معدل دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة العجز/فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي). (أوعيل، 2016، صفحة 47)

يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر: (أوعيل، 2016، صفحة 48)

- 0-49.5 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة جدا
- 50-59.5 نقطة: درجة المخاطرة مرتفعة
- 60-69.5 نقطة: درجة المخاطرة معتدلة
- 70-79.5 نقطة: درجة المخاطرة منخفضة
- 80-100 نقطة: درجة المخاطرة منخفضة جدا

المطلب الثاني: المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

1-المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس، والثانية في سبتمبر، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزامية الخارجية كخدمة الديون الاجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس مال المستثمر وأرباحه.

ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر، دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم وفاء بالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. (فايز، 2012، صفحة 31)

قد دخل في المؤشر 20 دولة عربية توزعت المخاطر القطرية فيها كالاتي:

- دخلت 5 دول عربية ضمن مجموعة الدول وفي الترتيب حتى 49 (مصر والكويت والإمارات والبحرين والسعودية)
- دخلت 7 دول عربية ضمن مجموعة الدول في ترتيب بين 50 إلى 100(سلطنة عمان وتونس والمغرب والعراق والجزائر ولبنان)
- دخلت 7 دول عربية أخرى ضمن مجموعة الدول في الترتيب أعلى من 100 وحتى 179(سوريا واليمن وجيبوتي وموريتانيا والسودان وليبيا والصومال)
- دخلت دولة عربية واحدة ضمن مجموعة الدول في ترتيب بين 185-180 (العراق). (مسعداوي، صفحة 170)

2-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية ويغطى هذا المؤشر 141 دولة بالاستناد إلى عوامل سياسية وماكرو اقتصادية، وهي مؤسسة قريبة من دوائر صنع القرار السياسي، وفيما يخص ترتيب الجزائر ضمن درجة خطر البلد فلم تتغير منذ سنة 2005 إلى حد اليوم. حيث ابقت كوفاس على منح الجزائر (A4) أما بخصوص مؤشر تقييم مناخ الاعمال والاستثمار فقح منحت المؤسسة الفرنسية الجزائري تقييما سلبيا الدرجة (B) أي مخاطر عالية نسبيا. ومن بين النقاط السلبية التي أشارت إليها هذه المؤسسة ضمن تقريرها السنوي، أن الاقتصاد

الجزائري يعاني بشدة من التبعية الشبه كلية للمحروقات إلى جانب إتباع الجزائر لسياسة الاستثمارية غير مشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشر. (Zlotowski, 2012, p. 24)

المطلب الثالث: مؤشر إنستيتيوشنال انفستور ومؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

1-مؤشر إنستيتيوشنال انفستور للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجلة Institutional Investors منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية، بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويتم تقسيم درجات المخاطرة لخمس فئات من منخفضة جدا إلى مرتفعة جدا، ويغطي المؤشر 173 دولة منها 20 دولة عربية. (فايز، 2012، صفحة 32)

يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة. (أوعيل، 2016، صفحة 48)

2-مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر دان أند براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويضم المؤشر تقييما ل 132 دولة منها 17 دولة عربية، وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة-طفيفة-معتدلة-مرتفعة-مرتفعة جدا أعلى درجة المخاطر). (فايز، 2012، صفحة 32) تركز الوكالة على تقويم المخاطر البيئية المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات والقروض، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالتعامل معها خارج اقطارهم، ويعتمد المؤشر على 4 مجموعات تغطى المخاطر السياسية (البيئة المؤسسة / سياسة الدول الداخلية / استقرار الوضع السياسي والاجتماعي / السياسة الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الحلية (مدل النمو الاقتصادي للمدى القصير / هيكل أسعار الفائدة / الإصلاح الاقتصادي الهيكلي / معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية / وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي / احتمالات العجز عن سداد الديون / سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الانتمائي الإجمالي/ السياسة الضريبية / استقرار القطاع المصرفي الفساد). (أوعيل، 2016، الصفحات 48-49)

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل لقد تناولنا عدة مفاهيم عن الاقتصاد العالمي وكثرة التوترات السياسية إلى زيادة المخاطر في الكثير من دول العالم حيث تناولنا مفهوم الخطر من زوايا متعددة ومختلفة وحاولنا إعطاء أهم تصنيفاته التي وجدنا أنها كلمة لها علاقة وطيدة بكل جوانب الإنسان ومستخدمة في كل المجالات العلمية وتناولها مجموعة كبيرة من الباحثين في كتبهم ومقالاتهم العلمية وإلى إيجابيات وسلبيات من وجوده.

كما تطرقنا إلى مفهوم المخاطر القطرية وأهم تقسيماتها التي تمس الاقتصاد الكلي والجزئي وتحليل متغيرات كل منهما وأثارها على المحيط الداخلي على مستوى المؤسسة التي تعتزم الدخول في شركة أجنبية أو محيط الخارجي الذي يؤثر في قرارات المستثمرين وشركات الاستثمار الأجنبية والغير الأجنبية برغم المخاوف الكبيرة من الأزمات المالية ودخول مؤسسات ذات العيار الثقيل ودول كبيرة وفي حالة عدم القدرة على تسديد الديون الائتمانية. كما تعرضنا إلى أهم مؤشرات المخاطر القطرية وشرحها بالتفصيل.

وبعد قيامنا بتحديد المفاهيم المختلفة للخطر والمخاطر القطرية ومؤشراتها المختلفة، سوف نتطرق إلى الجانب التطبيقي، وذلك من خلال محاور الفصل الثالث الموالي....

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى الجانب النظري في الفلين السابقين، سوف نقوم بإسقاط الجانب النظري في الجانب التطبيقي، ومن هذا المنطلق سنقوم بدراسة قياسية لمشكلتنا، بحيث تهدف هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغيرات المستقلة (المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر المخاطر السياسية، مؤشر المخاطر المالية، مؤشر المخاطر الاقتصادية) في الجزائر، بعد التطرق الى المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات المخاطر القطرية في الفصلين السابقين.

سنحاول في هذا الفصل بناء نماذج قياسية تمكننا من معرفة أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1984-2020) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS)، ونقوم بتحليل نتائج الدراسة لمعرفة هل هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الأخير ندرج حوصلة نتائج الدراسة وتحليلها.

يتعرض هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: وضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر (التقدير وتحليل النتائج).

المبحث الأول: وضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ووضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية هذا الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي، (بن لكحل، 2016-2017، صفحة 186)، ويمكن توضيح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

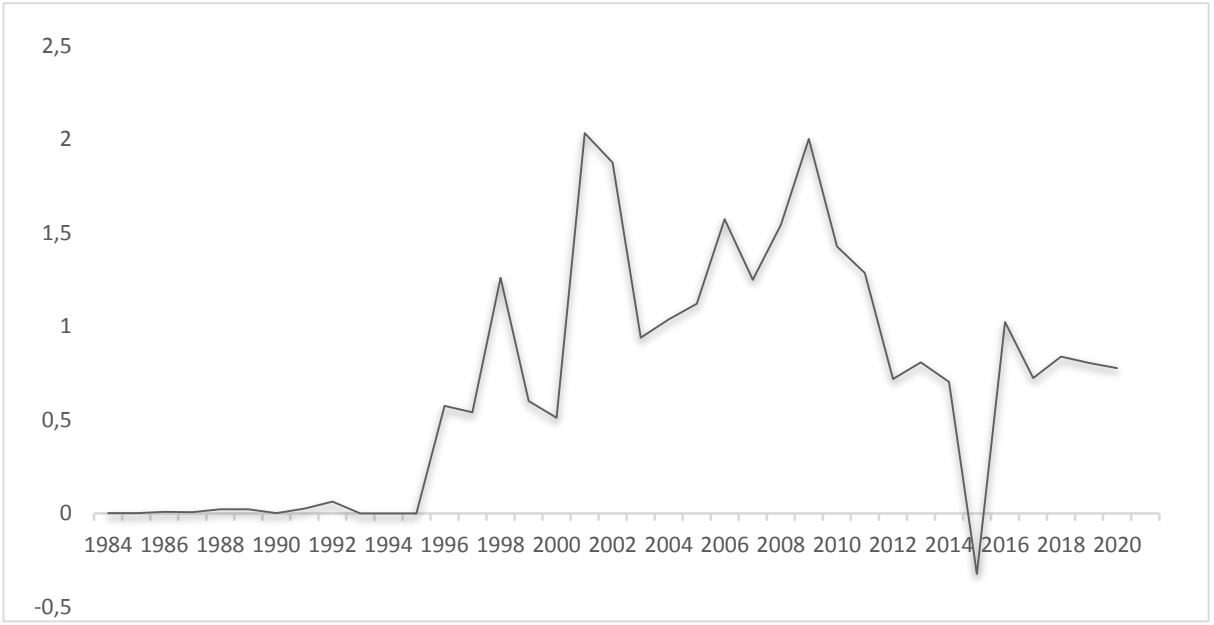
الجدول رقم (3-1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (1984-2020).

time	1984	1985	1986	1987	1988	1989
FDI	0,00149478	0,00068658	0,00834722	0,00556066	0,0220316	0,02173411
time	1990	1991	1992	1993	1994	1995
FDI	0,00053976	0,02545889	0,06249599	2,0022E-06	2,3506E-06	2,3944E-06
time	1996	1997	1998	1999	2000	2001
FDI	0,57518299	0,53966975	1,25882622	0,59949852	0,51122101	2,03326583
time	2002	2003	2004	2005	2006	2007
FDI	1,87623912	0,93990133	1,03682441	1,12017432	1,57313711	1,24964661
time	2008	2009	2010	2011	2012	2013
FDI	1,54303873	2,00197507	1,42696364	1,28553462	0,71769334	0,80660136
time	2014	2015	2016	2017	2018	2019
FDI	0,70258921	-0,32401208	1,02369639	0,72325987	0,83820748	0,80411069
time	2020					
FDI	0,77699176					

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي ومخرجات برنامج Excel.

يظهر جليا من الجدول (3-1) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضعيفة جداً بحيث لا تتعدى هذه المساهمة 2% خلال الفترة (1984-2020) بحيث تم تسجيل أعلى قيمة سنة 2009 بمساهمة قدرها 2,00197507 % وسنة 2001 بمساهمة قدرها 2,03326583%، وأدنى قيمة سنة 2015 بمساهمة تبلغ 0,32401208-%. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1984-2020): **0,696989017 %** وهي نسبة ضئيلة جداً، والشكل الموالي يوضح لنا تطور نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1984-2020):

الشكل (3-1): تطور نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الناتج لمحلي خلال الفترة (1984-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي ومخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل (3-1) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1984-1995) كانت ثابتة تقريبا 0 % وهذا راجع إلى تأميم المحروقات، فترة الاشتراكية والوضعية الأمنية التي عرفت آنذاك الجزائر والمتمثلة في العشرية السوداء فحالة الاستقرار تشكل عامل في طرد الاستثمار، ثم ارتفعت من سنة 1996 الى غاية سنة 1998 تقريبا إلى 1.5% ولعل من أهم أسباب هذا التطور هو عودة الاستقرار النسبي اضافة إلى ذلك صدور مجموعة من القوانين بداية من قانون النقد والعرض، ثم انخفضت لتصل إلى قيمة

0.5% سنة 2000 لترجع ترتفع مرة ثانية لتصل إلى 2% سنة 2001 يعزي هذا الارتفاع إلى تعديل قانون الاستثمار في سنة 2001، حيث يعتبر من أحسن القوانين التي قننت في البلاد العربية في مجال الاستثمار ومن بين نتائجها التحسن الملحوظ في الوضع الأمني والسياسي ثم ترجع في الانخفاض لتصل 1 % سنة 2003 وترتفع من جديد لتصل إلى 2% مرة أخرى سنة 2009 وذلك راجع إلى اتجاه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتنخفض إلى أقل قيمة سنة 2015 بقيمة أقل من الصفر قدرها 0.3 % ويرجع ذلك إلى وجود عملية تصفية للاستثمار الأجنبي المباشر والتقليل من عمله في الجزائر، وهذا يرجع أساسا لسياسة التقشف التي تتبعتها الدولة من جراء أزمة انخفاض أسعار النفط بداية من أكتوبر 2014 مما جعل الجزائر تقلص حجم مشاريعها الاستثمارية، ثم ترتفع سنة 2016 إلى 1 % وتنخفض في الفترة من 2017 إلى غاية 2019 بسبب الوضع السياسي الذي عاشته البلاد وتثبت نسبيا في 2020 بسبب الأوضاع الصحية التي عاشها العالم أجمع جراء انتشار فيروس كورونا 19.

المطلب الثاني: وضع الجزائر ضمن مؤشرات المخاطر القطرية PRS.

1- وضع الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يستند هذا المؤشر على إعطاء نقاط تقييمية بهدف قياس المخاطر المتعلقة بمناخ الاستثمار في البلد المضيف من حيث المكونات السياسية، المالية والاقتصادية. وكما صنفت الجزائر سنة 2021 المرتبة 116 ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

من خلال (الملحق 15) يتضح أن الجزائر بقيت في وضعية عالية المخاطر **High risk** من 1984 إلى غاية 2000 وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال رفض الشركات الأجنبية من الاستثمار في الجزائر خلال هذه الفترة بسبب الوضعية الأمنية وذلك رغم التشريعات والتحفيزات المقدمة من طرف السلطات العمومية في تلك الفترة، ولقد توجهت الجزائر نحو تحسين بيئة أداء الأعمال والاستثمار وتغير تصنيفها إلى بيئة متوسطة المخاطر **Moderate risk** خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2003، ثم تغير تصنيفها إلى بيئة منخفضة المخاطر **Low risk** بين سنة 2004 و2013، وبعدها أصبح تصنيفها إلى بيئة متوسطة المخاطر **Moderate risk** سنة 2014 وذلك لإتباع الجزائر لسياسة التقشف، ولترجع إلى وضعية عالية المخاطر **High risk** من 2015 إلى غاية 2017 وهذا راجع لآثر سياسة التقشف وكذلك في سنة 2019 بسبب سقوط نظام الحكم، كما سجلت مخاطر متوسطة سنة2020 بسبب انتشار فيروس كرونا.

2- وضع الجزائر ضمن بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية:

حسب الجدول رقم (3-2) فإن المعدل السنوي للتضخم بلغ 5.7% في سنة 2016 وبلغت 5.6 % في سنة 2017 و5 % سنة 2018 و2.7% في كل من السنتين 2019 و2020 أي انها تنخفض من سنة لأخرى.

فيما بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي 3.2%سنة 2016 وبلغت 1.9% في سنة 2017 و2.5 % سنة 2018 و1.6% سنة 2019 و7.7-% في سنة 2020.

كما بلغت نسبة عجز الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيمة قدرها 14.4%سنة 2016 وبلغت 9.9% في سنة 2017 وسنة 2019 و6.5 % سنة 2018 و15% سنة 2020.

وكذلك بلغت نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.1-%سنة 2016 وبلغت 12.4-% في سنة 2017 و8.2-% سنة 2018 و10.9-% سنة 2019 و13.13-% سنة 2020.

وكذلك بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.7%سنة 2016 وسنة 2018 وبلغت 3.6% في سنة 2017 و2.3% سنة 2019 و2.74% سنة 2020.

الجدول رقم (3-2): بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالجزائر.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
التضخم	5,7	5,6	5,0	2,8	2,8
نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحقيقي	3,2	1,9	2,5	1,6	-7,7
ميزان الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-14,4	-9,9	-6,5	-9,9	-15
الحساب الحالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	-16,1	-12,4	-8,2	-10,9	-13,1293173
الدين الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2,7	3,6	2,7	2,3	2,74058566

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على موقع //https://www.prsgroup.com ومخرجات برنامج Excel.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وعراقيل، مما ينعكس سلبًا على التنمية في جميع الميادين، وانسحاب المستثمرين الخواص إلى مزاولة أنشطة أخرى كالتجارة التي تضمن لهم الأرباح السريعة.

في حين الجزائر تتطلع إلى وضع استراتيجية مستقبلية للاستثمار تكون متوافقة مع الإصلاحات الاقتصادية، وتكون في مستوى الأحداث والمتغيرات العالمية المعاصرة.

1. المعوقات السياسية والأمنية:

هناك عدة مشاكل سياسية وأمنية شهدتها الجزائر في العشرية الأخيرة ابتداءً من سنة 1988، والتي أثرت سلبا على كل من الادخار والاستثمار نذكر منها ما يلي:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988، وهي تعبر عن حالة أزمة سياسية، نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة، وهي مظاهر اجتماعية سلبية غدتها مشاكل ندرة التموين في السوق، ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي؛
- كل الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية التي واجهت الجزائر، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد. (بابا، 2003-2004، صفحة 251)

2. المعوقات الاجتماعية:

هناك عدة معوقات اجتماعية أثرت على الاستثمار في الجزائر نذكر منها:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلبية أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة؛
- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية. (بابا، 2003-2004، صفحة 251)

إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار من جهة، ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى، وقد أدى الاختلال التوازني الاجتماعي إلى

تفاقم البطالة من 15% سنة 1984 إلى 17% سنة 1987، ثم 19,2% سنة 1990، وفي سنة 1991 بلغت 20,2%.

والواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار، وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5% فقط سنة 1990، ومن جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ 2,8%، إن هذا الضعف في الاستثمار يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات. (بهلول، 1993، صفحة 33)

3. المعوقات الإدارية:

إن الاستثمار في الجزائر يواجه عدة مشاكل إدارية أهمها: (بابا، 2003-2004، صفحة 253)

أ. مشكل الحصول على الموافقة: إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري، تعتبر عملية معقدة، وأن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير، بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

ب. مشكل الحصول على التجهيزات: إن التجهيزات التي يستعملها المستثمر لا يتحصل عليها في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى أن تكون آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

ج.مشاكل الحصول على أراضي البناء: في حالة ما إذا تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار فإنه قد يواجه مشكل آخر وهو مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية، والتي تكون في بعض الأحيان غير مهيأة أو غير صالحة للاستثمار وإن ما يفسر ضآلة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التراب الوطني مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، يرجع في غالب الأحيان إلى وجود عراقيل بيروقراطية إدارية وذهنية غير اقتصادية، حسب ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية، ولا يزال القطاع المصرفي في الجزائر لا يتكيف مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري، بالإضافة للصعوبات القانونية التي يلاقيها المستثمر في إنجازه لمشروعه، ابتداءً من الحصول على وثائق السجل التجاري إلى الإجراءات الجبائية، وعقود الحصول على العقارات.

4. المعوقات الاقتصادية:

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

أ. الاستقرار السياسي:

إن غياب عامل الاستقرار السياسي في بلد ما له أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها **" الكوفاس "** من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع.

ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلاّ أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها. (علي و فاطمة، 2005، صفحة 387)

ب. عدم وجود سوق منافسه:

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية: (بولعيد، 2006، الصفحات 79-81)

* إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب؛
* أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

ج. عائق العقار:

إن العقار يعتبر أهم مشكل الذي يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يعتبر عامل مساعد على استقرار المستثمرين، حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار فقد يطول الأمر أحيانا لسنة. (محجوب و إسماعيل، 2007، صفحة 64)

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي: (علي و فاطمة، 2005، صفحة 385)

1. طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة؛
2. تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
3. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
4. أمن المنطقة الصناعية.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83 – 18 في 31 أوت 1983 المتعلقة باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.

وكذلك فإن العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من عدة مشاكل نذكر منها:

1. تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية؛
2. تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي؛
3. تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
4. الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق. (محجوب و إسماعيل، 2007، الصفحات 66-67)

5. المعوقات البنكية والتمويلية:

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر، يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل، فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل.

ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة، حيث أنه في أواخر السبعينات أصبحت الخزينة العمومية عماد البنية المصرفية الجزائرية، بحيث أن الطلبات الاستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة، وأدى

ذلك إلى تحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قررته الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك، ومتخليا عن القواعد التقليدية في إصدار العملة (هني، 1993، صفحة 69).

ومنذ سنة 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر، في حين أدت الموارد البترولية المتزايدة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار، ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد أساسا على المداخيل النفطية وميزانية الدولة والديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى إهمال الادخار المحلي، وانعدام إصدار السندات العمومية، وانعدام السوق المالية.

كل هذه الإجراءات أدت إلى جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيًا في الاستثمار، وتحويل البنوك التجارية إلى مكاتب التسجيل للحركات المالية، ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، وأهملت وظيفة الإقراض والاقتراض، وهذا ما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية (هني، 1993، صفحة 70).

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

قبل القيام بالدراسة القياسية سنتطرق إلى الجانب النظري للطريقة المستعملة في التقدير، اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك.

المطلب الأول: الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS:

مقدرات طريقة MCO تتميز بانحياز في حال العينات الصغيرة لوجود ارتباط بين أخطاء العلاقة طويلة الأجل وتحديدات innovation المتغيرات المفسرة، هذا التحيز سماه (1995) Phillips تحيز الداخلية طويل الأجل d'endogeneite de long term (بوكريطة، 2021، صفحة 287) الذي يستلزم توزيعات غير معيارية للاختبارات المستخدمة، لتوضيح هذه المشكلة نذكر المثال البسيط، لتكن لدينا علاقة التكامل المشترك التالية (عدلي، 2019، صفحة 166):

$$y_{1t} = \beta . X_t + \mu_{1t} \quad ، \quad \Delta . X_t = \mu_{2t}$$

وليكن شعاع الأخطاء $\varepsilon_t = [\mu_{2t} \quad \mu_{1t}]$ المستقلة ومتماثلة التوزيع $iid(o، \sum)$ حيث $\sum$ عبارة عن مصفوفة التغاير ومعرفة كما يلي:

$$E_{(\varepsilon_t \varepsilon_t')} = \begin{bmatrix} \sigma_1^2 & \sigma_{12} \\ \sigma_{12} & \sigma_2^2 \end{bmatrix}$$

ينشأ تحيز الداخلية الطويل الأجل من كون σ_{12}غير معدومة والتي هي عبارة عن التغاير بين بواقي علاقة التكامل المشترك μ_{1t}وتحديدات المتغير المفسر غير المستقرμ_{2t}فإذا كان هذا التغاير غير معدوم فأن تحيز مقدرات المربعات الصغرى العادية سيتبع التوزيع التالي:

$$\rightarrow \frac{\sigma_1}{\sigma_2}\left\{\frac{\tau}{2}\frac{[W_2(1)^2+1]}{\int_0^1 W_2(r)^2 dr}+(1-r^2)1\backslash 2\frac{\int_0^1 W_2(r)dw(r)}{\int_0^1 W_2(r)^2 dr}\right.$$

$$T\left(\hat{\beta}_{MCO}-\beta\right)=\frac{\frac{1}{T}\sum_{t=0}^{T} x_t\mu_{1t}}{\frac{1}{T^2}\sum_0^T x_t^2}$$

$W_1(.)$و $W_2(.)$ تمثل عمليات عشوائية براونية les mouvementes Browniens وτ يمثل الارتباط الآني بينμ_{1t} وμ_{2t}،في حالة العينات المحدودة التوزيع التقاربي لمقدرات المربعات الصغرى العادية يتبع هذا الارتباط والذي يسمى بمعلمة التشويش τحيث :

-حجم التحيز بالقيمة المطلقة يزداد بزيادة قيمة معامل الارتباط (معلمة التشويش)؛

-اتجاه التحيز يتبع إشارة معلمة التشويش، في حال الارتباط الموجب (أو السالب) يكون توزيع المقدرات MCO مائل نحو اليمين (أو اليسار)؛

-في حالة عدم انعدام الارتباط يكون توزيع المقدرات MCO غير تناظري.

من خلال هذه النتائج السيئة المترتبة عن وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأخطاء، سواء على مستوى المقدرات أو الاختبارات الإحصائية المعروفة (ستودنت، فيشر) وجب تصحيح هذا التحيز، لذلك ظهرت عدة طرق من بينها طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، طريقة DOLS وطريقة CCR، هذه الطرق متكافئة تقريبا، لذلك سنقتصر على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS.

ظهرت طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا على يد Phillips et Hansen(1990) ثم طورت على يد Phillips (1995)، تعتمد هذه الطريقة على تحويل المتغيرات باستخدام مصفوفة التباين والتباين المشترك طويلة الأجل المقدرة من أجل الحصول على أخطاء عشوائية لا ترتبط مع المتغيرات المفسرة (متعامدة معها)، ثم بعد ذلك نطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على هذه البيانات المحولة وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\theta} = \begin{bmatrix} \beta \\ \hat{\gamma} \end{bmatrix} = \left(\sum_{t=2}^{T} Z_t Z_t' \right)^{-1} \left(\sum_{t=2}^{T} Z_t Y_t^+ - T \begin{bmatrix} \lambda_1^+ {}_2' \\ O \end{bmatrix} \right)$$

حيث y_t^+ تمثل البيانات المحولة وفق الصيغة التالية:

$$Y_t^+ = Y_t - \hat{\omega}_{1\,2} \hat{\Omega}_{2\,2}^{-1} \hat{u}_2$$

الميزة الأساسية لهذه الطريقة أنها قدمت من طرف Philips(1995) كطريقة عامة للتقدير بحيث لا نحتاج إلى اختبار أولي حول درجة تكامل السلاسل محل الدراسة. (بوكريطة، 2021، الصفحات 288-289)

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد فترة الإبطاء الأمثل.

يعد اختبار جذر الوحدة من أولى الخطوات التي ينبغي القيام بها، لغايات تأكيد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وذلك من خلال القيم الاحتمالية في هذا الاختبار، بحيث يمكن أن تكون ساكنة عند المستوى أي تكامل من الدرجة I(0) أو ساكنة عند الفرق الأول (First Différence) أي متكاملة من الدرجة I(1).

1-اختبار ديكي فولر (ADF) test (1981) Augmented Dickey Fuller:

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H = |\emptyset| < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى (Bourbonnais, 2003, p. 234)

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta Y_{t-j+1} + \mathcal{E}_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (04)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta Y_{t-j+1} + C + \mathcal{E}_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (05)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \, \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + \mathcal{E}_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (06)$$

-نستطيع أن نحدد القيمة P حسب معيار Akiaki أو Schwarz.

إن اختبار ADFيحمل نفس خصائص اختبار DF، بحي يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1}، حيث $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ .....

ويتم إدراج عدد من الفروقات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي (عطية، 2000، صفحة 623).

وفي (الملحق 14) صورة مبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوي لديكي فولر.

2-اختبار فيليبس وبيرون(1988) Phillips and Perron test :

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمدPP نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF هذا الاختبار على أربع مراحل (قبلي، 1999، صفحة 50):

1-تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2-تقدير التباين قصير

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$$

3-تقدير معالم المصحح S_I^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_i^2 = \frac{1}{T}\sum_{i=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}(1-\frac{i}{I+1})\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}\hat{\varepsilon}_{t-1}$$

من أجل التقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات Newey– West، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي:

$$I \approx 4(\frac{T}{100})^{2/9}$$

4-حساب إحصائية فليبس وبيرون:

$$t_{\hat{\emptyset}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\emptyset}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{K}}$$

مع $K=\frac{\widehat{\sigma_2}}{S_i^2}$ والذي يساوي (1−) في حالة التقاربية (asymptotic) عندما تكون تشويشا أبيض، هذه الإحصائية نقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinnon.

المطلب الثالث: التكامل المشترك.

1-مفهوم التكامل المشترك:

يساعد التحليل المشترك على تحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية التي تجمع بين متغيرين وهذا بالكشف عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره، بحيث إذا كنا بصدد تقدير علاقة انحدار بين عدد من المتغيرات الاقتصادية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وكانت هذه البيانات غير مستقرة أو ساكنة، فمن الممكن ألا تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهما معبرة عن علاقة حقيقية، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج مضللة من خلال ما يعرف بالانحدار الزائفSpurious Regression وبالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا،بإضافة إلى أن هذا الانحدار لا يبين اتجاه السببية بين المتغيرات.

أ-خصائص حول رتبة التكامل:

- ✓ إن السلسلةY_t متكاملة من الدرجة (d) ونكتب$Y_t \rightarrow I(d)$، بمعنى أن جعل السلسلة مستقرة يتطلب إجراء الفروقات (d)مرة على السلسلة Y_tلجعلها مستقرة، ومنه $a + bY_t \rightarrow I(d)$ حيث aثابتين غير معدومين؛
- ✓ إذا كانت Y_{1t}وY_{2t}سلسلتين متكاملين من نفس الدرجة (d=0)فإن:

$$\left.\begin{matrix} Y_{1t} \rightarrow I(0) \\ Y_{2t} \rightarrow I(0) \end{matrix}\right\} \Rightarrow aY_{1t} + bY_{2t \rightarrow I}(0)$$

حيث aوb غير معدومين؛

- ✓ إذا كانت السلسلة Y_{1t}متكاملة من الدرجة (d_1)والسلسة Y_{2t} متكاملة من الدرجة (d_2)، وبشكل عام نكتب:

$$\left.\begin{matrix} Y_{1t} \rightarrow I(0) \\ Y_{2t} \rightarrow I(0) \end{matrix}\right\} \Rightarrow \alpha Y_{1t} + \beta Y_{2t} \rightarrow I(\max(d_1, d_2))$$

إن رتبة التكامل في هذه الحالة متوقفة على المعلمتينα، β الثابتين وغير المعدومين، فإذا كنا من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تكون متكاملة من الدرجة $d=0$ كانا من نفس الإشارة فإن السلسلة الناتجة متكاملة من الرتبة d. (المعيجل، 2004، صفحة 79).

ب-شروط التكامل المشترك:

تكون السلسلة y_t والسلسلة x_t متكاملين إذا تحقق الشرطين التاليين:

- ✓ إذا كانت السلسلتين لهما نفس درجة التكامل.
- ✓ التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة أقل فرق:

لنفرض أن:

$$X_t \to I(b)$$

$$Y_t \to I(d)$$

حيث: $\alpha_1 X_t + Y_t \alpha_2 \to I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$

ونكتب: $X_t \to CI(d,b)$

$(\alpha_2 ، \alpha_1)$: يمثل شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégration). (المعيجل، 2004، صفحة 80).

2-اختبارات التكامل المشترك بطريقة جوهانسن جوسيلس -coitegration test(Johansen Juselius):

تهتم نظرية التكامل المشترك بتحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، ويرى كل من (Engle Grange 1987) إنه من الممكن توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (متكامل من الدرجة الصفرية) من سلاسل زمنية غير ساكنة. ورغم تعدد اختبارات التكامل المشترك، إلا أن اختبار جوهانسن –جوسيلوس يتفوق على هذه الاختبارات جميعا، حيث يتميز بملائمته للعينات صغيرة الحجم، وفي حالة وجود أكثر من متغيرين، كما إنه يكشف عن وجود تكامل مشترك فريد بين المتغيرات. من أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، فأن الاعتماد الأساسي يندرج على اختبارين مبنيين على دالة الإمكانيات العظمى وهما (علي أ.، 2021، صفحة 547):

1- اختبار الأثر (Trace trst) وفيه نختبر الفرض العدمي، الذي يتضمن أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي(q)في مقابل الفرض البديل الذي يشير إلى أن (q=r)ويحسب على النحو التالي:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{I-r+1}^{p} In\,(1 - \lambda_i)$$

2- اختبار القيمة العظمى(Maximal eigenvalue) ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r,r+1) = -Tin(1 - \lambda_{r+1})$$

في هذا الاختبار نختبر الفرض العدمي بوجود متجه (r)للتكامل المشترك، في مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر (التقدير وتحليل النتائج).

اعتمدنا في التقدير على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا للوصول إلى أفضل النتائج لدالة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومن ثم تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: صياغة النموذج وتحديد متغيراته.

1-صياغة النموذج:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات المخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر حيث تشمل عينة الدراسة بلد الجزائر، أما فترة الدراسة فهي تمتد من سنة 1984 إلى 2020، وقد اخترنا هذه الفترة حسب توفر البيانات لأن بيانات المخاطر القطرية تبدأ من 1984، ويمكن صياغة النموذجين في الصيغة الرياضية كما يلي:

FDI=f (C risk) ..... (01)

FDI=f (POL risk, FIN risk, ECO risk)..... (02)

2 متغيرات الدراسة:

2_1 المتغير التابع :

الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي).

2_2 المتغيرات المستقلة :

اعتمدنا في الدراسة على(04) متغيرات وهي كما يلي:

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية (C Risk)
- مؤشر المخاطر السياسية (Pol Risk)
- مؤشر المخاطر المالية (Fin Risk)
- مؤشر المخاطر الاقتصادية (Eco Risk)

الجدول رقم (3-3): التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذجي الدراسة.

النموذج	رمز المتغير	اسم المتغير
النموذج الأول	**Y**	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
	X1	المؤشر المركب للمخاطر القطرية C Risk
النموذج الثاني	**Y**	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
	X1	مؤشر المخاطر السياسية Pol Risk
	X2	مؤشر المخاطر المالية Fin Risk
	X3	مؤشر المخاطر الاقتصادية Eco Risk

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

1-دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع (**ADF**) واختبار فيليبس بيرون (**PP**) لدراسة استقرار السلاسل الزمنية، حيث يتضح من خلال الجدول (3-4) ادناه أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى (level)، وبالتالي سيتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى للحكم فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم

لا، والملاحظ من خلال ذات الجدول أنه عند إجراء الفروق الأولى للسلاسل الزمنية أصبحت كلها مستقرة أو متكاملة من الدرجة الأولى$I(1)$ ، إذ هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك.

الجدول رقم (3–4): نتائج كل من اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) وفيليبس بيرون (PP).

	ADF			PP		
	level	1st diff	Decision	Level	1st diff	Decision
FDI	−1.478383	−6.422204***	I(1)	−1.292823	−9.196431***	I(1)
C Risk	0.122313	−4.734730***	I(1)	0.074867	−4.717572***	I(1)
Pol Risk	−0.426054	−5.423371***	I(1)	−0.424483	−5.426313***	I(1)
Eco Risk	−0.390774	−4.859776***	I(1)	−0.390774	−4.900415***	I(1)
Fin Risk	0.197092	−4.356664***	I(1)	0.128482	−4.355451***	I(1)

(*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الطالبتين، اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12 وحسب (الملحق 02).

2–اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن:

عرف التكامل المشترك على أنه البحث عن وجود علاقة توازنية بن السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، فهو ينظر إلى العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هاته السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا، وبالتالي يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، حيث يكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات آنيا. (الهادي، هيشر، و بن الضب، 2015، صفحة 65)

أولاً: فترة الإبطاء المثلى:

أوضحت نتائج الإبطاء الأمثل في (الملحق 03) أن درجة التأخير المثلى هي 0 حسب معاييرFPE، SBIC ، HQICوAIC، وسيتم الاعتماد على درجة الإبطاء صفر في تقدير هذا النموذج لأنها تعطي أفضل توفيق ممكن.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

يستعمل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جسليس للاختبار وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنتين أو أكثر، وقد جاء هذا الاختبار كبديل ومكمل لاختبار انجل وغرانجر في أواخر الثمانينات وكمطور لأسلوب جوهانسون-واتسن watson-Johansen الذي يعتمد على مقدرات المعقولية العظمى (ناجم و بوفنش، 2021، صفحة 246)، فمن خلال (الملحق 04) نجد أنه قد تم تحديد خمس علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فبمقارنة القيمة المحسوبة Statistic Trace مع القيم الحرجة نجد أن القيم الحرجة للاختبار أقل من القيم المحسوبة له، وبالتالي لا نستطيع رفض فرض العدم القائل بوجود خمس علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما تثبته كذلك القيم الاحتمالية Prob عند كل المتغيرات فهي أقل من 5% .

كما يوضح (الملحق 05) أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 36.16369 أكبر من القيمة الجدولية 33.87687 وعليه نرفض الفرض الصفري، ونؤكد وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل، وعلى ذلك يمكن القول انه توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج.

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

1-نتائج تقدير النموذج الأول:

تم التوصل إلى تقدير النموذج الأول من خلال المعادلة التالية:

$$\widehat{FDI} = -2{,}9476 + 0{,}0586 * C\ risk$$

$$(-3.552) \qquad (4.440)$$

$$R^2=0.459 \quad N=36 \quad F=31{,}82$$

$$Prob=0.000$$

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12 حسب الملحقين (06-12).

✓ **تقييم النموذج المقدر:**

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

• قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل منعدم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في حدود(2،947-).

• إشارة معامل المؤشر المركب للمخاطر القطرية موجبة، أي يتناسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا وهذا يدل على وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين المؤشر المركب للمخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%) وذلك لأن (0،01 >P= 0،0001)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0،058، وتشير هذه القيمة إلى أن تحسن قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0،058% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأنه كلما ارتفعت درجة المخاطر سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

• معامل التحديد: بلغت قيمته R^2=0.459 حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغير المستقل ومساهمته في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير45،9% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 54.1% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u).

• النموذج معنوي بصفة عامة حسب إحصائية فيشر تم حساب قيمة فيشر انطلاقا من اختبار ولد (Wald Test) في (الملحق 12)، حيث قدرت قيمة اختبار فيشر(F) ب:31.82748 ومن خلال (p. $value$=0.000) وذلك عند مستوى معنوية 1%.

2-نتائج تقدير النموذج الثاني:

تم التوصل إلى تقدير النموذج الثاني من خلال المعادلة التالية:

$$\widehat{FDI} = -0.6671 - 0.0234*POL\ risk + 0.0312*FIN\ risk + 0.0459*ECO\ risk$$

(-1.31) (-2.59) (2.39) (3.39)

R^2=0.6369 N= 36 F=60.69

$\overline{R}^2$=0.6028 Prob=0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12 حسب الملحقين (07-13).

✓ **تقييم النموذج المقدر:**

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

• قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغير المستقل منعدم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في حدود(0،667-).

• إشارة معامل مؤشر المخاطر السياسية سالبة، أي يتناسب مؤشر المخاطر السياسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عكسيا وهذا يدل على وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين مؤشر المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) وذلك لأن (0،05 >0،0143 =P)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0،0234-) وتشير هذه القيمة إلى أن تحسن قيمة مؤشر المخاطر السياسية بمقدار 1% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0،0234% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية، وهذا يعود لعدة أسباب مرت بها الجزائر من عهد الاشتراكية وتبعاتها على الاستثمار الأجنبي مرورا بفترة العشرية السوداء انهاءً بترة الحراك التي عرفت تدهور الاستثمار الأجنبي وتراجع في مؤشرات المخاطر السياسية.

•إشارة معامل مؤشر المخاطر المالية موجبة، أي يتناسب مؤشر المخاطر المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا وهذا يدل على وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين مؤشر المخاطر المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%) وذلك لأن (0،05 >0،0226 =P)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0،0312) وتشير هذه القيمة إلى أن تحسن قيمة مؤشر المخاطر المالية بمقدار 1% سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0،0312% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأنه كلما ارتفعت درجة المخاطر سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس.

• إشارة معامل مؤشر المخاطر الاقتصادية موجبة، أي يتناسب مؤشر المخاطر الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا، وهذا يدل على وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين مؤشر المخاطر الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%) وذلك لأن (0،01 >0،0018 =P)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0،0459) وتشير هذه القيمة إلى أن تحسن قيمة مؤشر المخاطر المالية بمقدار 1%

سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0،0459% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأنه كلما ارتفعت درجة المخاطر سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

• معامل التحديد: بلغت قيمته R^2=0.6369، ومعامل التحديد المصحح: بلغت قيمته $\overline{R}^2$=0.6028 حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغير المستقل ومساهمته في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير60،28% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 39.72% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u).

• النموذج معنوي بصفة عامة حسب إحصائية فيشر تم حساب قيمة فيشر انطلاقا من اختبار ولد (Wald Test) في (الملحق 13)، حيث قدرت قيمة اختبار فيشر(F) ب:60.69651 ومن خلال (p. $value$=0.000)، وبذلك نقبل الفرض البديل أي يوجد معلمة على الأقل تختلف عن الصفر عند مستوى معنوية (0.01) وبذلك النموذج ككل معنوي، وعليه نحكم على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

✓ الاختبارات التشخيصية:

بعد تقدير النموذج، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مختلف المشاكل القياسية، ليكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية لنموذج FMOLS:

*** مشكلة التعدد الخطي:**

نلاحظ من (الملحق 08) أن قيمة (**VIF**) أقل من (05)، ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

*** فحص استقرارية البواقي من خلال دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي Correlogram:**

يتضح من خلال الملحقين رقم (09) و(10) أن النتوءات للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي تقع كلها داخل مجال الثقة (الأعمدة المتقطعة) وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة، وكذا الأمر بالنسبة لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع البواقي تقع كلها ضمن مجال الثقة، وبالتالي فالبواقي مستقرة .

* **اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لبواقي التقدير :**

من خلال الملحق الخاص بمخرجات عملية التقدير طويلة الأجل للنموذج بطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS (الملحق 07) يتبن أنه لا يوجد إحصاءة داربن واتسن الخاص بقياس الارتباط الذاتي لبواقي التقدير وهذا راجع إلى أن طريقة FMOLS تأخذ في اعتبارها كما قلنا سابقا مشكلة الارتباط الذاتي وتقوم بتصحيحه، وبالتالي لا يوجد حاجة لاستعمال اختبارات الارتباط الذاتي، كما أن هاته الطريقة تأخذ أيضا في الحسبان عدم ثبات تباين بواقي التقدير وتصححه .

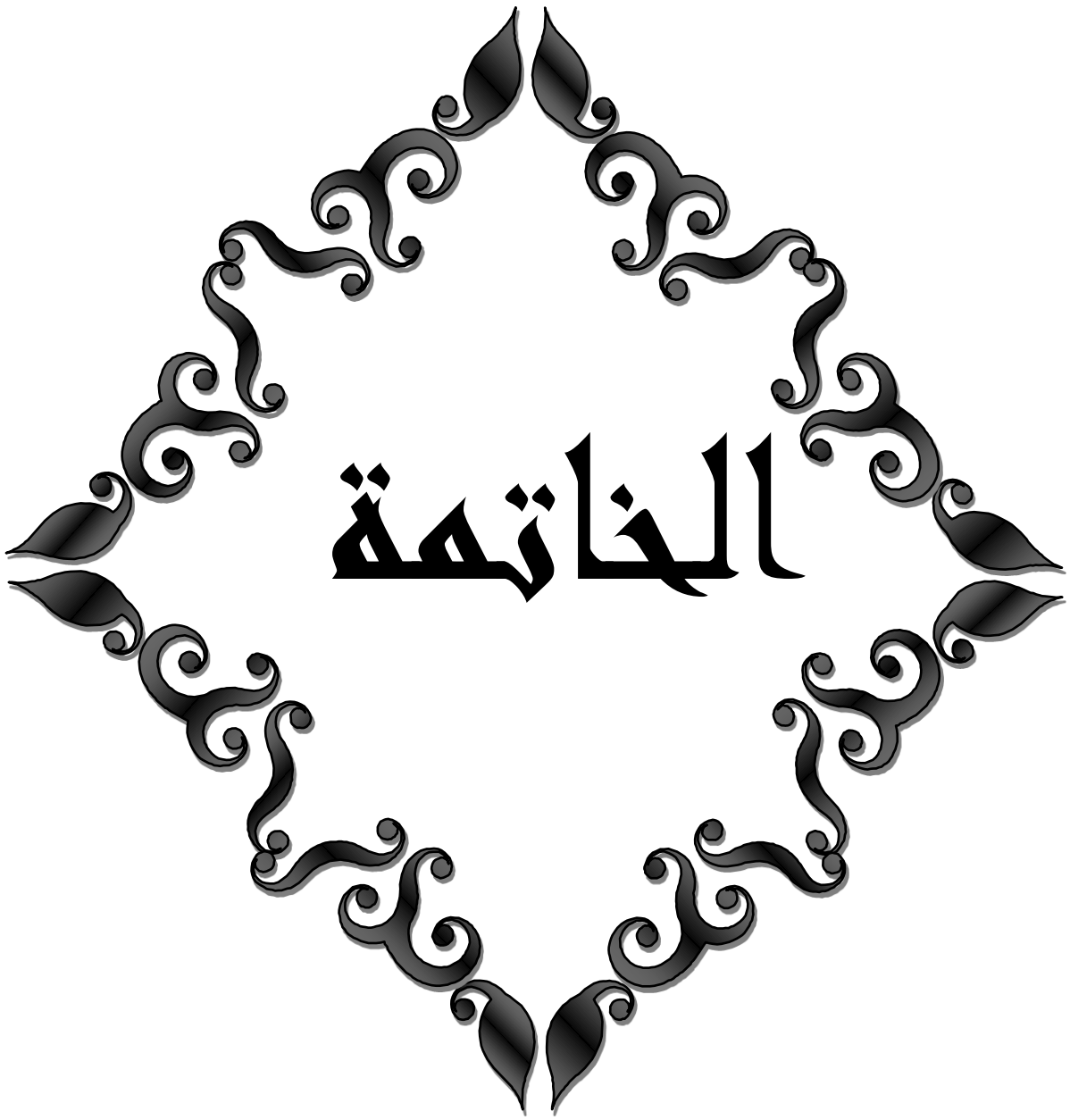
* **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير :**

يلاحظ من خلال (الملحق 11) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا Jarque-Bera ($Prob$=0,69) أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1984-2020)، وقمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، وذلك لتوفر شرط استقرارية المتغيرات بعد الفرق الأول وتحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير.

وباستخدام هذه الطريقة توصلنا إلى أحسن نموذج من ناحية التقدير حيث أثبتت الاختبارات التشخيصية له معنوية المعالم وتوزيعها توزيعا طبيعيا وهذا انطلاقا من وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل كما أظهرت المعلمات وجود علاقة طردية بين المؤشر المركب للمخاطر القطرية والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك بالنسبة لمؤشري الخطر المالي والاقتصادي، وعلاقة عكسية بين مؤشر الخطر السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.


الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا البحث حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في مدي تأثير مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الأجل الطويل خلال الفترة (1984-2020) وفي هذا الإطار قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول والثاني إلى الجانب النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر القطرية حيث تناولنا في هذين الفصلين مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بها وكذلك قمنا بتقديم أهم النظريات المفسرة للاستثمار.

أما الفصل الثالث فعرضنا فيه الجانب التطبيقي الذي حاولنا من خلاله معرفة أثر مؤشرات المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1984 إلى غاية 2020.

ومن خلال تحليل الموضوع ومناقشته تمكنا خلال هذه الدراسة التوصل إلى مجموعة من النتائج .كما سنشير إلى جملة من التوصيات بالإضافة إلى إبراز الآفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

- توجد علاقة طويلة الأجل بين مؤشر المخاطر القطرية المركب والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1984 إلى غاية 2020؛ **وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى؛**
- يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر القطرية المركب والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1984 إلى غاية 2020؛ **وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية؛**
- لا يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ **وهذا ما يخالف الفرضية الأولى؛**
- يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية؛**
- يوجد أثر إيجابي بين مؤشر المخاطر المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة؛**
- مؤشر المخاطر الاقتصادية هو أكثر مؤشر يؤثر على جاذبية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يليه مؤشر المخاطر المالية، وأخيرا مؤشر المخاطر السياسية الذي يؤثر سلبا.

مما سبق يمكن أن نستخلص أن مؤشر المخاطر القطرية له أثر واقعي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبالتالي يتعين على الجزائر توظيف مواردها النفطية وعدم الاكتفاء بيعها وتخزين الأموال في صندوق ضبط الموارد الأجنبية. حيث أن أغلب الدول المجاورة والمتطورة تقدم تحفيزات خيالية من رفع كل أنواع القيود على الملكية، إنشاء وزارات متخصصة ومستقل تعتني بالشؤون الاستثمارية الأجنبية على وجه الخصوص. كما تضع استراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية وجعل بلدهم أكثر استقطابا من خلال إجراء حملات ترويجية في الدول الأجنبية للتعريف بالمزايا الاستثمارية في بلدانهم.

وبما أن الجزائر وكغيرها من دول العالم تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية بكل الأساليب وبتقدم جملة من الحوافز لخلق ديناميكية اقتصاديه ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، فلقد عمدت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية، الترويجية والتحفيزية لدعم المناخ الاستثماري في الجزائر.

-عانت الجزائر خلال فترة التسعينات من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وكذا الاقتصادي، مما انعكس سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى اعتماد جملة من البرامج الاستثمارية العمومية، ممثلة في برنامج دعم الإنعاش(2001-2004) وبعده كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014).والتي كان لها أثار إيجابية على التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن أثارها على الاستثمارات الأجنبية كان ضعيفا، نتيجة طبيعة تلك الاستثمارات، والتي تمثلت مجملها في شكل صفقات عمومية استحوذت الشركات الأجنبية على أغلبها ومن دون آثار كبيرة تذكر، نتيجة طبيعة المشاريع المستهدفة في تلك البرامج التنموية.

أن مناخ الاستثمار في الجزائر مازال غير مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العديد من العوامل، منها: مشكل غياب الحكومة، البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، مشكل العقار الصناعي، مشكل القطاع الموازي، الرشوة والفساد المتنامي، ضعف البنية التحتية، ونظام العدالة غير الفعال، ...إلخ.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المحروقات ثروات زائلة وأن الدول المستهلكة انتهجت سياسات مختلفة للحد من تبعيتها للدول المنتجة. وبالتالي من الضروري على الجزائر تبني استراتيجية تركز على تحسن المناخ الاستثماري وتقلل من مخاطر الاعتماد المفرط على مداخيل المحروقات.

إن أغلب المستثمرين الأجانب يتحفظون على الاجراءات والتحفيزات التي تقدمها الجزائر ويروها غير كافية بسبب العراقيل التنظيمية وضعف مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وبالتالي أصبح من الضروري تشجيع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات، فهذا المورد سينضب ويتعين التفكير في الأجيال القادمة.

اقتراحات الدراسة:

العمل على تحسين الجزائر في المؤشرات الدولية خاصة منها المتعلقة بمستوى خطر البلد، لأن قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب كما مر معنا خلال الدراسة يتأثر بتصنيف المخاطر القطرية وفي هذا الإطار يجب:

-العمل على تحسين تصنيف مؤشر المخاطر السياسية من خلال:

- ✓ الاستمرار في خطوات الإصلاح السياسي وذلك بهدف بسط الأمن والاستقرار السياسي المطلوب للاستثمار.
- ✓ إعادة النظر في قوانين الاستثمار، إذ أنه ينطوي على العديد من الثغرات، مما يتطلب إعادة صياغة جديدة تعمل على تحقيق نوع الموازنة بين المنافع والكلف المترتبة على الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ العمل على مكافحة الفساد والقضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات من خلال: تسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية، إصدار التأشيرات وشهادات الإقامة وتصاريح العمل للمستثمرين الأجانب.
- ✓ ضرورة الإصلاح الإداري للقضاء على مظاهر الفساد الإداري، والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة، ومحاربة كل أشكال مقاومة الإصلاحات
- ✓ ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته، بوضع الآليات التطبيقية للقوانين المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد، محاربة تبييض الأموال، إنشاء المحاكم المتخصصة في النزاعات الاقتصادية والاستثمارية بالخصوص، بعث ثقافة حقيقية للتحكم والإسراع في تنفيذ قرارات العدالة لاسيما ما يتعلق بالاستثمارات.
- ✓ إن تحقيق التنمية الاقتصادية محكوم بمدى توافر الإرادة السياسية التي لديها الرغبة والقدرة في إجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية، وهذه بدورها سوف تحفز الإرادة الاقتصادية والاجتماعية، وبدون توافر هذا العامل فإن التنمية الاقتصادية سوف يكون مصيرها الإخفاق.

-العمل على تحسين تصنيف مؤشر المخاطر المالية من خلال:

- ✓ إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي من خلال رفع هيمنة القطاع العمومي عليه وفتحه للقطاع الخاص والأجنبي وتحسين أداء العاملين فيه، فكثير ما تتسبب البنوك من خلال أداء العاملين فيها والقائمين عليها من تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات استثماراتهم نحو موقع أجنبية أخرى.
- ✓ تطوير القطاع المالي بجميع جوانبه، من خلال إعادة هيكلة هذا القطاع على أسس اقتصادية تخرج البنوك من الأعمال البنكية التقليدية، بالإضافة إلى تطوير بورصة القيم، وشركات التأمين. لأن تطور هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الادخار، وبالتالي عند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعمل على رفع قيمة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة الإنتاجية أي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ الإصلاح الضريبي ومحاربة التهرب والغش الضريبي، ووضع هندسة ضريبية ملائمة لتطوير الاستثمار وتخدم الأهداف التنموية للاقتصادات الوطنية.
- ✓ تبسيط الإجراءات البنكية (بالخصوص لدى بنوك القطاع العام) لتسهيل عملية الحصول على القروض وإضفاء الشفافية والسرعة في دراسة ملفات طالبي القروض.
- ✓ العمل على دعم الاحتياطات الرسمية لأنها مؤشر هام يبعث الاطمئنان للمستثمرين الأجانب أنه في حالة أي أزمة مالية فإن حكومة هذه الدول لن تلجأ إلى تأميم الجزئي أو الكلي، المصادرة، الاستيلاء بدون تعويض ... إلخ، اتجاه هذه الشركات أو فروعها لرفع الإيرادات الحكومية.
- ✓ العمل على جعل أسعار الصرف أكثر استقرار، لأن نسبة كبيرة من الشركات الاستثمارية الأجنبية في عينة الدول تنتج بهدف الاستهلاك المحلي، وهذا ما يعني أن عائد هذه الشركات سيكون بالعملة المحلية، وبذلك فأن أي انخفاض في قيمة العملة المحلية سيكون له أثر عكسي على المستثمر الأجنبي حين يقيم هذا العائد بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تخفيض هامش الربح وبذلك ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار.
- ✓ بالنظر إلى أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات، فإنه ينبغي تعزيز الروابط الأمامية والخلفية مع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة القيمة المضافة المنتجة في البلد المضيف، بغية تقوية المصادر المحلية وزيادة قدرة الاقتصاد على توفير المدخلات الوسيطة بدلا من استيرادها، مما ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

-العمل على تحسين تصنيف مؤشر المخاطر المالية من خلال:

- ✓ تحسين المؤشرات الاقتصادية كمتوسط نصيب الفرد المؤشر على النمو الاقتصادي؛
- ✓ تراجع معدلات التضخم مع حدوث فائض في الميزانية؛
- ✓ تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي؛
- ✓ تحسن في الناتج المحلي.

وفيما يخص آفاق البحث، وبعد هذه الدراسة تبقى الأفاق المستقبلية لتطوير وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج نطاق المحروقات من بين أهم التحديات في ظل منافسة شديدة وبالتالي نقترح مجموعة من المواضيع التي نجدها مكملة لموضوعنا، ألا وهي:

- تحليل أثر المخاطر القطرية على ضوء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تحليل أثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة وتطوير الابتكارات في الجزائر في ظل المعطيات المحلية والدولية القائمة.

- ما هو أثر إدارة المخاطر على المؤسسات الوطنية والرفع من ميزها التنافسية؟

وفي الختام لا يزال موضوع المخاطر القطرية وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية من المواضيع التي تتطلب المزيد من البحث والإثراء، ونتمنى أن يكون هذا البحث انطلاقه لأبحاث أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1-أحمد هني. (1993). اقتصاد الجزائر المستقلة (الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2-أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

3-حسن خلف فليح. (2007). اقتصاد المعرفة. الأردن: عالم الكتب الحديث.

4-حسن، خلف فليح. (2004). التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق.

5-خضر حسان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر –تعريف وقضايا-. جسر التنمية(32)، صفحة 05.

6-سالم أسامة عزمي، ونوري موس شقيري. (2007). إدارة الخطر و التامين (الطبعة الأولى). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

7-سرمد كوكب جميل. (2001). اتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية (الطبعة01). الأردن: الحامد للنشر والتوزيع.

8-سمير عبد الحميد رضوان. (2005). المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية (الطبعة 01). مصر: دار النشر للجامعات.

9-سيد الهواري. (1985). الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل. عمان: دار الجيل للطباعة.

10-صادق رشيد الشمري. (2013). استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وآثارها في الاداء المالي للمصارف التجارية (الطبعة 01). عمان: دار الزوري العلمية.

11-طارق عبد العال حماد. (2003). ادارة المخاطر. كلية التجارة: جامعة عين شمس.

12-طاهر مرسي عطية. (2001). إدارة الأعمال الدولية (المجلد الطبعة 02). القاهرة: دار النهضة العربية.

13-عبد السلام أبو قحف. (1989). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعية.

14-عبد السلام أبو قحف. (1989). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

15-عبد السلام أبو قحف. (1991). نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية (المجلد الطبعة الثانية). الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص27،.

16-عبد السلام أبو قحف. (2003). اقتصاديات الأعمال والاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة.

17-عبد السلام أبو قحق. (2000). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. مصر: دار الجامعة الجديدة.

18-عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.

19-عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ص151. (االطبعة 02). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

20-عبد المطلب عبد المجيد. (2006). العولمة الاقتصادية. مصر: الدار الجامعية.

21-عبد الهادي أحمد فايز. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.

22-عطاء الله ماجد أحمد. (2011). إدارة الاستثمار (الطبعة 01). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

23-علي عباس. (2007). إدارة الأعمال الدولة. الأردن: دار حامد.

24-عيد أحمد أبو بكر، و وليد إسماعيل السيفو . (2009). إدارة الخطر والتامين. الاردن عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

25-فريد نجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

26-محمد بلقاسم حسن بهلول. (1993). الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة دحلب.

27-محمد عبد العزيز عبد الله عبد. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي (الطبعة 01). الأردن: دار النفائس.

28-مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات" (الطبعة الأولى). الأردن.

29-مؤيد عبد الرحمان الدوري، وفلاح حسين الحسيني. (2000). إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر (الطبعة 01). عمان: دار وائل للنشر.

30-نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. مصر: دار الفكر الجامعي.

31-نعيمة أوعيل. (2016). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر1998-2005 (الطبعة 01). الاسكندرية: مكتبة الوفاءالقانونية.

2-الأطروحات والرسائل العلمية:

32-ابراهيم عدلي. (2019). أثر الحكومة الجيد على النمو الاقتصادي في الجزئر. رسالة دكتورة في العلوم الاقتصلدية . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

33-الزين منصوري. (السنة غير متوفرة). أليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتورة. تخصص نقود مالية وبنوك،: جامعة الجزائر 3.

34-بندر بن سا لم الزهراني. (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي. مذكرة ماجستير في قسم الاقتصاد غير منشورة. السعودية، كلية العلوم الإدارية: جامعة الملك سعود.

35-خليفة خالدي، هيثم حمي، وفاضل نصران. (2017). النوعية المؤسساتية والاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة قياسية لمجموعة من الاقتصاديات المقدمة لفترة (2000-2015). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي. الوادي، علوم تجارية : جامعة الشهيد حمه لخضر.

36-رتيبة بن عاشور. (2014-2015). جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة 1996-2013. أطروحة لنيل الدكتورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.

37-زهير قبلي. (1999). تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنييات التكامل المتوازن ونماذج تصحيح الخطأ. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. الجزئر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

38-زياد محمد عرفات أبو ليلى. (2005). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي. مذكرة تخرج شهادة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: جامعة اليرموك.

39-سيساني ميدون. (2014-2015). تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة -دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012. أطروحةمقدمة لنيل شهادة الدكتورة. تيارت، علوم تجارية استثمار وتمويل: جامعة ابن خلدون.

40-عبد القادر بابا. (2003-2004). سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية " فرع تخطيط "، غير منشورة. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

41-عمار زودة. (2007-2008). محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير. الجزائر: جامعة قسنطينة.

42-عنتر برباش. (2009). أثر الخطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. مذكرة مكملة لنيل شهادة المجستير في لبعلوم الاقتصادية. أم البواقي، تحليل اقتصادي: جامعة العربي بن المهيدي.

43-عنتر برباش. (2016). أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة الجزائر المغرب تونس دراسة تحليلية قياسية لفترة 1990-2012. اطروحة لتبل متطلبات شهادة الدكتورة. المسيلة، العلوم الاقتصادية: جامعة محمد بو ضياف

44-فاروق سحنون. (2010/2009). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة فرحات عباس (سطيف)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

45-كريمة قويدري. (2010-2011). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه للتسيير الدولي للمؤسسات: جامعة أبي بكر بلقايد.

46-لطيفة عبدلي. (2011-2012). دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. تلمسان، إدارة الأفراد وحوكمة الشركات: جامعة أبي بكر بلقايد.

47-محمد أمين بن لكحل. (2016-2017). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة بين الجزائر، الأردن والسعودية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية. الجزائر، اقتصاد ومالية دولية: جامعة د. يحي فارس بالمدية.

48-محمد بن صالح بن سليمان المعيجل. (2004). محددات سرعة دوران النقود. مذكرة ماجستير. السعودية: جامعة الملك سعود.

49-يوسف صوار. (2008). محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنيةالعصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر، تخصص تسيير: جامعة تلمسان.

3-المجلات والدوريات :

50-أحمد هدروق. (سبتمبر, 2014). دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري علي النمو الاقتصادي في المدي البعيد (حالة الجزائر: 1970-2012). المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(02).

51-أحمد هدروق، و رابح فضيل. (2017). دور رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر في تحفير النمو الاقتصادي: "دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1970-2014". مجلة الاقتصاد الجديد، 01(16).

52-آسيا عطيل، و مراد صاولي. (14 ديسمبر, 2019). الاستثمار الأجنبي المباشر لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية -اضاءة على تجربة الصين-. دراسات اقتصادية، 20(02).

53-أيمان محمد ابراهيم علي. (أبريل, 2021). أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية: الدلائل من مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(02).

54-بعلوج بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(04).

55-بلقاسم زايري، وعبد الكريم البشير. (ربيع, 2010). أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية: حالة الجزائر (دراسية قياسية). بحوث اقتصادية عربية(50).

56-بن حمودة محجوب، وبن قانة إسماعيل. (2007). أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي. مجلة الباحث، 05.

57-بن عزوز بن علي. (2009-2010). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث، العدد 07.

58-حميد بوشنافة، ومروة مويسي. (جوان, 2018). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيقالتنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر. مينا للدراسات الاقتصادية، 01(02).

59-خليل محمد خليل عطية. (1995). الاستثمارالأجنبي المباشر و التنمية. مجلة مصر المعاصرة(437).

60-رشا سيروب. (ديسمبر, 2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(02).

61-شوقي ناجم، ووسيلة بوفنش. (31, 10, 2021). أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2018 باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS. مجلة الباحث، 21(01)، الصفحات 239-253.

62-عاطف حسين النقلي. (1988). اثر تحويل الاستثمارات الأجنبية على تفاقم المديونية. مجلة الدراسات الدبلوماسية(05).

63-عبد القادر بوكريطة. (جانفي, 2021). تقدير أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2017. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 07(02)، الصفحات 284-303.

64-عثمان الهادي، أحمد التيجاني هيشر، و عبد الله بن الضب. (2015). اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية(01)، الصفحات 61-74.

65-محمد زيدان. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(01).

66-مسعف عايض التعيبي. (بدون سنة النشر). دور الاستثمار في نقل التقنية. مجلة النشرة الصناعية(157).

67-ناصر مصطفى قسورة. (2019). دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري. مجلة جامعة حماة 2(11).

68-همال علي، وحفيظ فاطمة. (مارس, 2005). آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية. مجلة الاقتصاد والمانجمنت(04).

69-يوسف مسعداوي. (بلا تاريخ). معايير ومؤشرات تقييم خطر البلد وفقا لوطالات التصنيف الإئتماني agences de rating. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة البليدة.

4-المؤتمرات والملتقيات:

70-أديب العمري، وإبراهيم الخلوف الملكاوي. (16 -18 نيسان, 2007). دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر-دراسة نظرية . المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة . الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.

71-حاتم القرنشاوي. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل. مصر.

72-عبد القادر عصماني . (21-20 أكتوبر, 2009). أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية. الملتقي العلمي الدولي. سطيف: جامعة فرحات عباس.

73-محمد بن بوزيان، ويوسف سوار. (16-18 أبريل, 2007). محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي. المؤمتر العلمي الدويل السنوي السابع. الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية.

74-محمد قويدري. (17-18 أفريل, 2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . الجزائر.

75-نوال بن عمارة. (20-21 أكتوبر, 2009). إدارةالمخاطر في مصارف المشاركة. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية . ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

76-يعقوب علي جانقي، و علم الدين عبد الله بانقا. (2006). تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الوضع الاقتصادي. مؤتمر الاستثمار وتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

5-المواقع الإلكترونية:

77-بيانات البنك الدولي من الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/home، تاريخ الاطلاع 2022/05/07.

78-بيانات المخاطر القطرية من الموقع: https://www.prsgroup.com/، تاريخ الاطلاع 2022/05/05.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

79-Bertrand, G., Ephraim, C., & Bouchet, M. (2003). country risk assessment :A guide to global investment strategy. england: Wiley finance.

80-Cath, E. (2009). A risky business: ISO 31000 and 27005 unwrapped. Computer Fraud & Security. la Suisse: ISO Guide 73/2009 (A). Récupéré sur https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:guide:73:ed-1:v1:ar

81-Frank H. Knight .(1921) .Risk Uncertainty and profit .Hart، Schaffner ،and Marx .،boston.

82-Hayakawa kazunobu ،Fukunari kimura و ،Hyun Hoon Lee) .march, 2013 .(Hou dose country risk for Foreign Direct Investment ? the diveloping economies .78-60 الصفحات ،(1)51 ،doi:10.1111/deve.12002

83-Holton, G. A. (2005). Defining risk. Financial Analysts Journal, 19-25.

84-Iranzo, S. (2008, april 17). Delving into Country Risk. spain: Banco de España. Récupéré sur http://www.ssrn.com/link/Banco-de-Espana.html

85-Moosa Imad A) .january, 2002 .(foreign direct investment theory Evidence and practise .palgrave.

86-Mouhoubi, N., & oukaci , K. (2017). Evaluation économétrique du risque-Pays. Cas l'économie algérienne. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(18).

87-Petty, J. W., & al, e. (1996). Basic financial management. Sydney: Sydney : Prentice Hall.

88-régis Bourbonnais .(2003) .économétrie .paris: dunod.

89-Shapiro, A. C. (1985). Currency risk and country risk in international banking. The Journal of Finance, 40(3), 881-891.

90-Souria Hammache .(2017 ,جوان) . Etude empirique de l'impact du risque-Pays et de la quality institutionnelle sur les IDE en Algérie de la période 2010-2014.(04)03، مجلة نور للدراسات االقتصادية .

91-Stephen H Hymer .(1960) . the international operations of national firms a study of direct foreign investment .canada: mcgill university.

92-Terje Aven ،Renn Ortwin 20) . Jan, 2009 .(On risk defined as an event where the outcome is uncertain .Journal of Risk Research ،(1)12 ، .11-1

93-Wang, P. (2009). The economics of foreign exchange and global finance (Vol. 02). Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

94-White, C. M., & Miao, F. (2006). Risk and foreign direct investment. New York: Palgrave Macmillan.

95-Wouters, P. (2013). Global Risks 2013 Eighth Edition :an initiative of the Risk Response Network. Switzerland: Lee Howell World Economic Forum Editor in Chief.

96-Zlotowski, Y. (2012). Panorama des Risques. Singapore.

الملاحق

الملاحق:

الملحق 01: بيانات الدراسة.

السنوات	FDI	C risk	POL risk	ECO risk	FIN risk
1984	0,001494776	55,83333333	58,91666667	28,72716667	31,12878788
1985	0,000686577	58,375	62,16666667	33,1725	32,08333333
1986	0,008347216	56,5	61	30,11633333	31,20833333
1987	0,005560657	54,95833333	59,75	27,407	27,875
1988	0,022031597	58,20833333	64	29,0045	29,20833333
1989	0,021734114	54,5	59,16666667	22,83666667	27,125
1990	0,000539762	56,54166667	60,41666667	18,64133333	26,41666667
1991	0,025458887	59,16666667	55,83333333	20,86416667	31,875
1992	0,062495992	52,58333333	46,25	22,39266667	29,54166667
1993	2,00218E-06	53,16666667	48,5	21,53133333	27,33333333
1994	2,35055E-06	53,625	50,08333333	20,92	25,20833333
1995	2,39439E-06	53,5	44,83333333	22,05916667	27,875
1996	0,575182994	56,91666667	49,16666667	26,96977083	28,5
1997	0,539669753	58,8625	47,66666667	31,73916667	31,70833333
1998	1,258826219	58,5	42,75	37,58333333	36,66666667
1999	0,599498525	52,47772931	41,41666667	31,9	31,625
2000	0,511221011	56,02083333	44,25	34,58333333	33,20833333
2001	2,033265833	62,0875	45,125	39,79166667	39,25
2002	1,876239118	61,79166667	46,41666667	38,45833333	38,70833333
2003	0,939901332	65,5	45,08333333	43,33333333	42,58333333
2004	1,036824406	71,375	53,70833333	44,125	44,91666667
2005	1,120174319	77,1875	63,20833333	44,54166667	46,625
2006	1,573137107	77,92083333	63,29166667	45,08333333	47,45833333
2007	1,249646612	78,04166667	62,41666667	44,91666667	48,75
2008	1,543038734	77,25	61,70833333	43,79166667	49
2009	2,001975073	73,39583333	60,66666667	38,83333333	47,29166667
2010	1,426963636	71,89583333	60,95833333	35,25	47,58333333
2011	1,285534617	71,89583333	56,79166667	38,25	48,75
2012	0,717693336	71,70833333	55,625	39,16666667	48,625
2013	0,806601359	71,83333333	55,91666667	39,20833333	48,54166667
2014	0,702589213	63,21120539	57,125	35	34,29741079
2015	-0,324012084	57,99533938	57,66666667	29	29,32401208
2016	1,023696387	56,09231847	56,20833333	28,5	27,47630361
2017	0,723259873	58,32587006	55,375	31	30,27674013
2018	0,83820748	60,13297959	55,10416667	33	32,16179252
2019	0,804110687	59,87398632	54,55208333	33	32,19588931
2020	0,776991759	62	54	26,5	43,5

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على موقع //https://www.prsgroup.com وبيانات البنك الدولي ومخرجات برنامج Excel.

الملحق 02: نتائج اختبار جذر الوحدة.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		FDI	C_RISK	ECO_RISK	FIN_RISK	POL_RISK
With Constant	t-Statistic	-2.3592	-1.5743	-1.3859	-1.5443	-1.8491
	Prob.	***0.1601***	***0.4851***	***0.5783***	***0.5001***	***0.3517***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7604	-1.5382	-1.1201	-1.9343	-1.8326
	Prob.	***0.2203***	***0.7971***	***0.9114***	***0.6161***	***0.6679***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2928	0.0749	-0.3908	0.1285	-0.4245
	Prob.	***0.1773***	***0.7002***	***0.5361***	***0.7170***	***0.5230***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(FDI)	d(C_RISK)	d(ECO_RISK)	d(FIN_RISK)	d(POL_RISK)
With Constant	t-Statistic	-9.1724	-4.6493	-4.8237	-4.3062	-5.3507
	Prob.	***0.0000***	***0.0007***	***0.0004***	***0.0017***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.8475	-4.5679	-4.7316	-4.1807	-5.3194
	Prob.	***0.0000***	***0.0044***	***0.0029***	***0.0117***	***0.0006***
		***	***	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.1964	-4.7176	-4.9004	-4.3555	-5.4263
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		FDI	C_RISK	ECO_RISK	FIN_RISK	POL_RISK
With Constant	t-Statistic	-2.5637	-1.5586	-3.3602	-1.5683	-2.3678
	Prob.	***0.1097***	***0.4926***	***0.0211***	***0.4878***	***0.1582***
		n0	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8240	-3.4994	-2.4368	-3.6128	-2.4620
	Prob.	***0.1984***	***0.0582***	***0.3545***	***0.0462***	***0.3435***
		n0	*	n0	**	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5904	-0.0590	-0.3908	0.1971	-0.4261
	Prob.	***0.4541***	***0.6562***	***0.5361***	***0.7377***	***0.5223***
		n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(FDI)	d(C_RISK)	d(ECO_RISK)	d(FIN_RISK)	d(POL_RISK)
With Constant	t-Statistic	-6.3651	-4.6679	-4.7807	-4.3099	-5.3629
	Prob.	***0.0000***	***0.0006***	***0.0005***	***0.0017***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.3564	-4.5898	-1.9993	-4.1803	-5.3337
	Prob.	***0.0000***	***0.0042***	***0.5789***	***0.0117***	***0.0006***
		***	***	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.4222	-4.7347	-4.8598	-4.3567	-5.4234
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 03: درجة الإبطاء المثلى.

```
. varsoc FDI, exog(Crisk POLrisk ECOrisk  FINrisk)

Lag-order selection criteria
```

Sample: 1988 thru 2020 Number of obs = 33

Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-14.5588				.192022*	1.18538*	1.26167*	1.41212*
1	-14.3463	.42493	1	0.514	.20176	1.23311	1.32466	1.5052
2	-13.05	2.5926	1	0.107	.198655	1.21515	1.32196	1.53259
3	-13.0463	.00754	1	0.931	.211718	1.27553	1.3976	1.63832
4	-12.9645	.1636	1	0.686	.224802	1.33118	1.46851	1.73932

```
* optimal lag
Endogenous: FDI
 Exogenous: Crisk POLrisk ECOrisk FINrisk  _cons
```

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Stata17

الملحق 04: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

Date: 06/08/22 Time: 23:53
Sample (adjusted): 1986 2020
Included observations: 35 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: FDI FIN_RISK POL_RISK ECO_RISK C_RISK
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.644151	91.89372	69.81889	0.0003
At most 1 *	0.461549	55.73003	47.85613	0.0077
At most 2 *	0.318673	34.06296	29.79707	0.0152
At most 3 *	0.286296	20.63303	15.49471	0.0077
At most 4 *	0.222933	8.827990	3.841465	0.0030

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 05: نتائج اختبار القيم المميزة العظمى.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.644151	36.16369	33.87687	0.0262
At most 1	0.461549	21.66707	27.58434	0.2380
At most 2	0.318673	13.42993	21.13162	0.4135
At most 3	0.286296	11.80504	14.26460	0.1182
At most 4 *	0.222933	8.827990	3.841465	0.0030

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 06: نتائج التقدير طويل الأجل وفق طريقة FMOLS (النموذج الأول).

Dependent Variable: FDI
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 06/09/22 Time: 00:49
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_RISK	0.058638	0.013204	4.440895	0.0001
C	-2.947631	0.829716	-3.552579	0.0011

R-squared	0.459916	Mean dependent var	0.716308
Adjusted R-squared	0.444031	S.D. dependent var	0.646564
S.E. of regression	0.482099	Sum squared resid	7.902276
Long-run variance	0.409029		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 07: نتائج التقدير طويل الأجل وفق طريقة FMOLS (النموذج الثاني).

Dependent Variable: FDI
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 06/08/22 Time: 11:35
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POL_RISK	-0.023488	0.009068	-2.590194	0.0143
FIN_RISK	0.031236	0.013041	2.395180	0.0226
ECO_RISK	0.045938	0.013516	3.398862	0.0018
C	-0.667114	0.506192	-1.317907	0.1969

R-squared	0.636919	Mean dependent var	0.716308
Adjusted R-squared	0.602880	S.D. dependent var	0.646564
S.E. of regression	0.407448	Sum squared resid	5.312441
Long-run variance	0.120718		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 08: نتائج اختبار مشكلة التعدد الخطي (النموذج الثاني).

Variance Inflation Factors
Date: 06/08/22 Time: 23:49
Sample: 1984 2020
Included observations: 36

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
POL_RISK	8.22E-05	73.64923	1.092106
FIN_RISK	0.000170	70.05103	3.427699
ECO_RISK	0.000183	62.03920	3.265124
C	0.256230	76.41206	NA

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 09: دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي لبواقي التقدير (النموذج الثاني).

Correlogram of Residuals

Date: 06/09/22 Time: 00:15
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.178	0.178	1.2411	0.265
		2	-0.183	-0.222	2.5907	0.274
		3	-0.220	-0.153	4.6013	0.203
		4	-0.241	-0.231	7.0758	0.132
		5	-0.186	-0.213	8.6102	0.126
		6	-0.200	-0.340	10.432	0.108
		7	0.179	0.052	11.943	0.102
		8	0.353	0.099	18.022	0.021
		9	0.069	-0.126	18.260	0.032
		10	-0.022	-0.015	18.285	0.050
		11	-0.096	-0.062	18.787	0.065
		12	0.061	0.191	19.002	0.088
		13	-0.138	-0.095	20.134	0.092
		14	-0.070	0.123	20.438	0.117
		15	0.114	0.045	21.279	0.128
		16	-0.098	-0.218	21.935	0.145

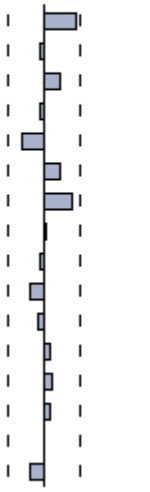
*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 10: دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي لمربع بواقي التقدير (النموذج الثاني).

Correlogram of Residuals Squared

Date: 06/09/22 Time: 00:19
Sample (adjusted): 1985 2020
Included observations: 36 after adjustments

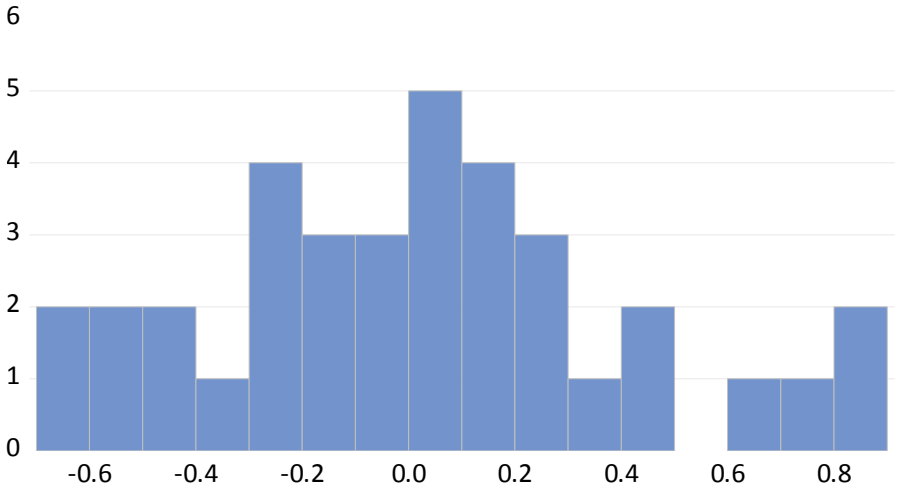


Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.286	0.286	3.2008	0.074
		2	-0.046	-0.140	3.2876	0.193
		3	0.145	0.223	4.1631	0.244
		4	-0.047	-0.201	4.2564	0.372
		5	-0.203	-0.092	6.0714	0.299
		6	0.132	0.219	6.8623	0.334
		7	0.250	0.146	9.7998	0.200
		8	0.012	-0.043	9.8063	0.279
		9	-0.041	-0.098	9.8915	0.359
		10	-0.118	-0.207	10.626	0.387
		11	-0.055	0.188	10.793	0.461
		12	0.045	0.095	10.910	0.537
		13	0.081	0.026	11.302	0.586
		14	0.044	-0.127	11.422	0.653
		15	-0.001	-0.089	11.422	0.722
		16	-0.139	-0.056	12.736	0.692

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 11: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير (النموذج الثاني).



Series: Residuals
Sample 1985 2020
Observations 36

Mean	0.020054
Median	0.019525
Maximum	0.843572
Minimum	-0.654826
Std. Dev.	0.389063
Skewness	0.300408
Kurtosis	2.652434
Jarque-Bera	0.722672
Probability	0.696745

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

الملحق 12: اختبار wald test للنموذج الأول.

Wald Test:
Equation: EQ07

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	31.82748	(2, 34)	0.0000
Chi-square	63.65496	2	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجاتEviews12

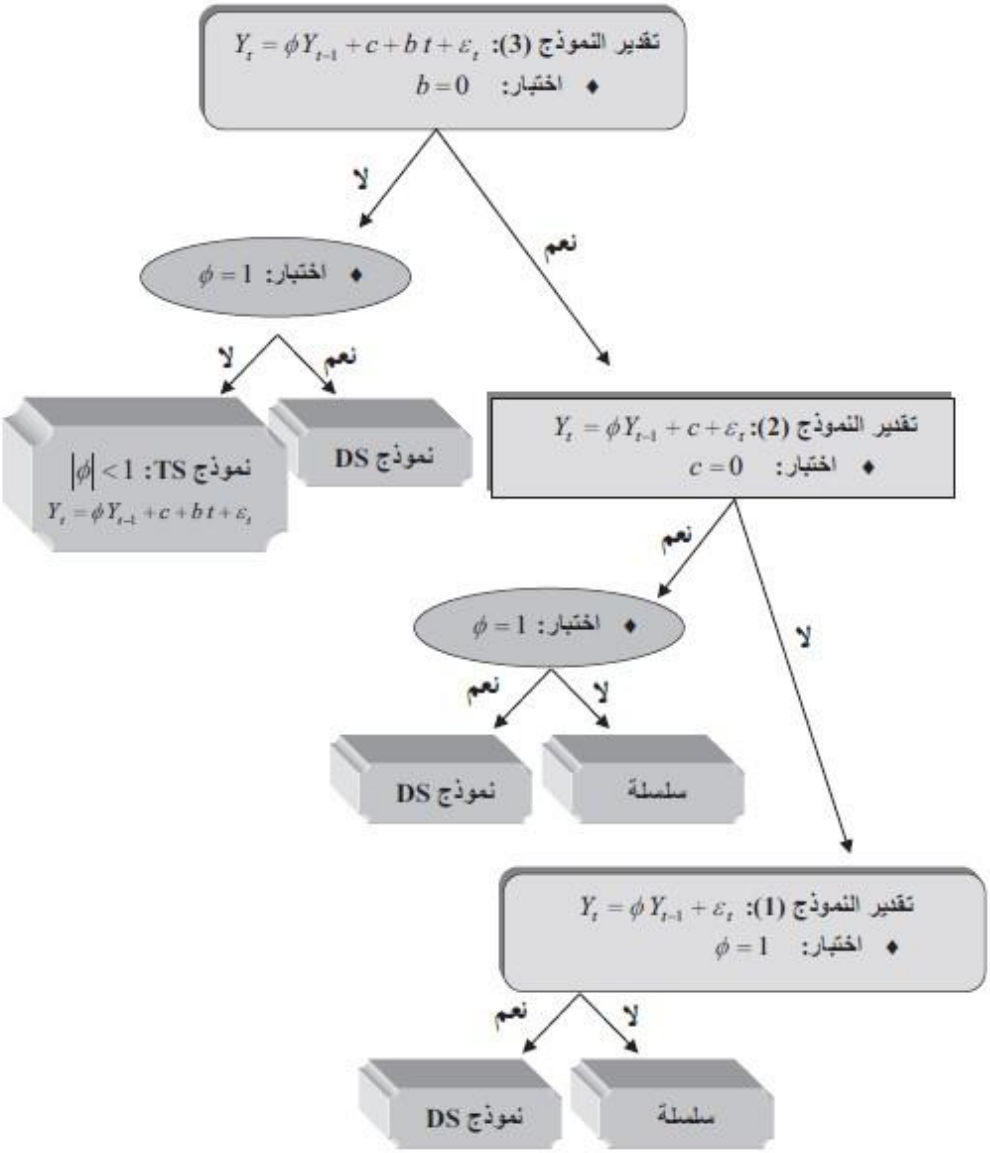
الملحق 13: اختبار wald test للنموذج الثاني.

Wald Test:
Equation: EQ02

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	60.69651	(4, 32)	0.0000
Chi-square	242.7860	4	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجاتEviews12

الملحق 14: منهجية اختبارات جذر الوحدة.



المصدر: (Bourbonnais, économétrie, 2003, p. 236)

الملحق 15: وضع الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

سلم التنقيط		0 إلى 49.9	50 إلى 59.9	60 إلى 69.9	70 إلى 79.9	80 إلى 100
السنوات	المؤشر المركب	Very high	High risk	Moderate	low risk	Very low
1984	55,83333333		✓			
1985	58,375		✓			
1986	56,5		✓			
1987	54,95833333		✓			
1988	58,20833333		✓			
1989	54,5		✓			
1990	56,54166667		✓			
1991	59,16666667		✓			
1992	52,58333333		✓			
1993	53,16666667		✓			
1994	53,625		✓			
1995	53,5		✓			
1996	56,91666667		✓			
1997	58,8625		✓			
1998	58,5		✓			
1999	52,47772931		✓			
2000	56,02083333		✓			
2001	62,0875			✓		
2002	61,79166667			✓		

		✓			65,5	**2003**
	✓				71,375	**2004**
	✓				77,1875	**2005**
	✓				77,92083333	**2006**
	✓				78,04166667	**2007**
	✓				77,25	**2008**
	✓				73,39583333	**2009**
	✓				71,89583333	**2010**
	✓				71,89583333	**2011**
	✓				71,70833333	**2012**
	✓				71,83333333	**2013**
		✓			63,21	**2014**
			✓		58,00	**2015**
			✓		56,09	**2016**
			✓		58,33	**2017**
		✓			60,13	**2018**
			✓		59,87	**2019**
		✓			62	**2020**

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على موقع //https://www.prsgroup.com ومخرجات برنامج Excel.